

سراجیه فیض المشرب

عبدالمؤمن الوهن للهدی
نور العبد
عن عمه

1



۷۰
۱۲۳

۷۷۷



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
KİŞİ	AMCA ZADE HÜSEYİN PASA
Yeni Kayıt	
Eski No	334

الذي هو قليل التصورات وينفذ عما النسبة الذي هو
 قريب التصديق باوضح وجه واخره فان ادراك النسبة
 على وجه يطلق عليه اسم التسليم وادراك النسبة فقط لا على
 هذا الوجه متغايران سيما في الجملة التجزية المشكوكه فان
 المتغايرة هنا بلغت مبلغ الوضوح لوجود ادراك النسبة فيها
 دون ادعائها اذا شاكن في النسبة متردد بين وقوعها ولا
 وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة قطعا لكن لم يحصل له ادعاؤها
 وعندنا اخرى المنطقيين ان التصديق مركب والحكم اما
 ادراك او فعل فان كان ادراكا فالصدق مركب من تصور
 اربعة ^{التي} تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة
 الحكيمة والتصور الذي هو الحكم وانما وضع التصور هو صوفا
 بالحكم ومضافا الى سائر الاجزاء لان تصور المحكوم عليه ليس به
 هو المحكوم عليه وكذا تصور المحكوم به ليس به هو المحكوم به
 وكذا تصور النسبة واما الادراك الذي حصل لنا بعد تصورنا
 الطرفين والنسبة فهو عين الحكم فلذا جعل الحكم صفة لقليل
 التصور الذي هو الحكم ثم اذا حصل هذا الادراك حصل التصديق
 ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك وان كان فعلا والفعل متغاير

متغاير لادراكه اذا ادرك انفعال والفعل بغيره في يكون التصديق
 مركبا من التصورات الثلاثة والحكم واذ لم يكن الحكم ادراكا لم يكن
 تصورا لان التصور قسم من الادراك واتقاء المقسم بوجوب
 اشياء الاقسا والآي ولزم ان يكون العلم ادعانا للنسبة فتصور
 ويقال له التصور الساذج فادراك كل واحد من المحكوم عليه وبه
 فقط تصور وكذا ادراكها معا بلان نسبة او مع نسبة اما بتقدير
 كالحيو ان الناطق وعلام زيد واما امة غير خبرية كاضرب اخبر
 مشكوكه فان كل ذلك من التصورات الساذجة لعدم ادعائها النسبة فيه
 فان قلت التصور مقدم على التصديق طبعا فلم اخره وضعنا
 قلت ان عينية بتقديم التصور على التصديق ان ذاته مقدم
 على التصديق فسلم لكنه غير مفيد لان تقديم التصديق ههنا
 في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم
 وان عينية به ان مفهومه مقدم على مفهوم التصديق فمتوحي
 لان القيود في مفهوم التصديق وجودية وفي مفهوم التصور
 عينية وتصور الوجود سابق على العدم فاخر التصور في التعريف
 الساذج بحسب المفهوم ووقد في الاقسام والاصحح ان لا يحسب
 الذات لابقال ان النسبة كما تطلق على النسبة الحكيمة كذلك تطلق

فانما انشأه من غير علم عليه ينبغي او اثبات قطعا لا بد من

بدل على الحيوان الذي في ضمة فيكون دالا في ضمة حاص كانه
 انما بدل على الحيوان لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوق في دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ داخل في
 قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرحمة **قوله** وهكذا الخ اي مثل هذه التمثيل وجد في كتب عدد من علماء الرحمة

اخر والوضع جعل الشيء بازاء شيء اخر بحيث اذا فهم الاول
 فهم الثاني ودلالة على جزئه اي جزء المعنى الموضوع له كدلالة
 الاشارة فيكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة
 الاشارة على الحيوان والناطق ودلالة على الخارج لاكرها
 عن المعنى الموضوع له التزاما لكون الخارج لازما للمعنى
 الموضوع له كدلالة الاشارة على قابل العلم وصنع الكتاب
 فان القابلية المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له لكنها لازمة
 هكذا وقع في كتب تقوم وفيه بحث لانه القابلية المذكورة
 لا تصلح مثلا لمدلول الالتزام اذ لا يلزم من تصور معنى
 الاشارة تصورها على ما لا يخفى ويمكن ان يجاب عنه بان لزوم
 بين الاشارة والقابلية المذكورة هو اللزوم بين البين بالمعنى الاعم
 وهو لا يكون تصورا للزوم فقط كافيا في جزم العقل
 بالزوم بين اللازم والمزوم بل لا بد فيه من تصورهما حتى
 يحصل جزم العقل بالزوم بينهما والزم بهذا المعنى بين معنى
 الموضوع له وبين القابلية المذكورة ظاهرة لاسترة فيه فان العقل
 بعد تصور الاشارة والقابلية المذكورة لم يتوقف في اللزوم
 بينهما **واعلم ان هذا الجواب** حسن لانه بوجوب اعتبار
 اللزوم بالمعنى الاعم في الدلالة الالتزامية لكنه مختلف فيه بل

قوله في الاشارة لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوق في دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ داخل في قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرحمة
 قوله وهكذا الخ اي مثل هذه التمثيل وجد في كتب عدد من علماء الرحمة
 قوله في الاشارة لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوق في دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ داخل في قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرحمة
 قوله في الاشارة لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوق في دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ داخل في قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرحمة

بل المحققون على ان هذا اللزوم غير معتبر بل المعتبر هو اللزوم
 البين بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي تصور المزوم فقط
 في جزم العقل بالزوم فالصواب ان يمثل بزوجية الاثنين
 وهذا البحث وان كان مناقشة في المثال وهي ليست بدأب
 الطلاب اذ يكفي في التمثيل الفرض سواء طابق الواقع ام لا
 لكن غرضنا من ايراد التنبية على ان المعتبر في الدلالة الالتزامية
 اي لزوم تم الدلالة الالتزامية لما كانت دلالة اللفظ على
 الخارج اي عن الموضوع له فكما للفظ واللفظ لا يدل على كل
 خارج والآخرة ان يكون كل لفظ موضوعا لمعنى والى معان
 غير متناهية وهو باطل فلا بد لدلالة على الخارج من شرط
 اشار اليه بقوله ولا بد في الدلالة الالتزامية من اللزوم
 بين مسمى اللفظ والخارج اما عقلا كاللزوم بين الاثنين و
 الزوجية فانه بحسب العقل ولا يشترط اللزوم الخارجى لانه لو
 شرط لم يتحقق الالتزام بدونه وليس كذلك فان المعنى يدل على البصر
 التزاما لانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا فيكون
 البصر لازما للمعنى الذهني مع المعاينة بينهما في الخارج
 او عرفا كاللزوم بين العقب والنت فانه بحسب العرف لا بالعقل

قوله في الاشارة لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوق في دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ داخل في قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرحمة

قوله في الاشارة لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوق في دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ داخل في قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرحمة
 قوله في الاشارة لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوق في دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ داخل في قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرحمة
 قوله في الاشارة لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوق في دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ داخل في قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرحمة
 قوله في الاشارة لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وسوق في دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ كما ان اللفظ داخل في قولنا الحيوان الناطق سرحب على الرحمة

قوله لمع بسط القول ان الباطن غير ما ذكره السيد شرف الله افق القسم الاول بسط حقيقة
وسمى بالاولى له اصلا كما لا نزاع في ذلك والقسم الثاني هو وهو لا يكون مركبا من الاقسام الثلاثة
الطباع والقسم الثالث اضاف وهو ما لا يراه اقل بالنسبة الى الاخرين وكره انه زواج في
وجها في فالروحي كالمقول والنفس مجردة واجتماعها في كالمفرد هذه على الرحمة

لحقوا تختلف واعلم ان اعتبار اللزوم العرفي خروج عن
فان اللزوم المعبر عند المحققين هو اللزوم البين بالمعنى
الاخر كما ذكرنا وليس اللزوم بالمعنى الا على معتبر افضل
عن اللزوم العرفي عند علماء المتأخرين ان المصنف تبهم
واذ قد فرغ من تحديد الدلالات الثلاث شرع في بيان
التلزام بينها وعدمه فقال وتلزمهما اي التضمن والالتزام
المطابقة ولو تقديرا فانه متى تحققت حقيقة لانهما تابعان
والتابع فحسبانه تابع لا يتحقق بدونه مستوع ولا عكس اي
لا يلزمهما المطابقة لمتحققهما فاما اذا كان اللفظ موضوعا لمع بسط
بدون التضمن وفيما اذا لم يكن لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من
تصور لمعنى تصوره بدون الالتزام واعلم ان التضمن لا يتلزم
الالتزام وبالعكس الاول فلو كان يكون في المعنى المركبة ما لا
لازم ذهني فهناك تضمن بدون الالتزام واما الثاني فلو كان
ان يكون للمعنى البسيط لازم ذهني فهناك التزام بدون التضمن
فصل واللفظ الموضوع للمعنى المطابقة اما مركبا ومفرد
لانه ان قصد بجزء منه اي من اللفظ الدلالة على جزء المعنى
المقصود فمركب وهو اما تام ان صح السكوت عليه بان لا

اعلم ان السكوت في كلامه وفيما فقط في كلامه
صنفه الكلام والكلام للسان ولا يلزم في كلامه
كسواد الفراء والذخيرة ولا يلزم في كلامه
والمتعبر في كلامه والالتزام اللزوم

فان قيل ما الفرق بين التضمن والالتزام
فان قيل الفرق بينهما في كون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو

فان قيل ما الفرق بين التضمن والالتزام
فان قيل الفرق بينهما في كون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو

اقول المركب التام يصح سوا الذي يصح السكوت عليه نحو زائد قائم والمركب التام محصور في قسمين لانه اما ان يحتمل الصدق والكذب
اولا فالاول جزء من جزاء زيد وانما في انشاء نحو هذا قائم زيد والمركب التام محصور في قسمين لانه اما ان يحتمل الصدق والكذب
والمركب التام محصور في قسمين لانه اما ان يحتمل الصدق والكذب
رند وختمه عنده ونحو قد ضرب زيد عن وانما في المركب من قد وفعل لا يصح السكوت عليه وانما يصح
السكوت على المركب في الفعل والتعاكل نقل من التعريف على التعريف

بان لا يكون مستندا لفظا في كاستدعاء المحكوم عليه المحكوم
وبالعكس والتام اما خبرنا حتم الصدق والكذب حيث
هو هو وهو العدة في باب التصديقات وانشاء ان لم يحتمل
ذلك واما ناقص عطف على قوله اما تام والمركب التام ناقص
اي الذم يصح السكوت عليه اما نقيد ان كان التام
في الاول كرامى الجارة والحيوان الناطق وهو العدة
في باب التصورات او غيره ان لم يكن الثاني في الاول كالمركب
من اسم واداة وكله واداة والاى وان لم يقصد بجزء
من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود فمفرد كقوله
الاستفهام ومن زيد وعبد الله والحيوان الناطق علمين
فالمفرد اربعة اقسام فان قلت ما الفرق بين القسمين لا
قلت الفرق ان عبد الله العلم لا يدل جزء لفظه على المعنى
المقصود اذ ليس شيء من الجزئين والا على شيء من الذات
المشخصة واما الحيوان الناطق علما فيدل جزء لفظه على
جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة
بيانه ان الحيوان الذي هو جزء اللفظ يدل على مفهومه ومفرد
جزء الماهية الالهية والماهية الانسانية جزء للمعنى المقصود

ونظر لانه انما لا يدل الا على كماله وان يقال
انما لا يدل الا على كماله وان يقال
انما لا يدل الا على كماله وان يقال

فان قيل ما الفرق بين التضمن والالتزام
فان قيل الفرق بينهما في كون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو

فان قيل ما الفرق بين التضمن والالتزام
فان قيل الفرق بينهما في كون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو

فان قيل ما الفرق بين التضمن والالتزام
فان قيل الفرق بينهما في كون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو
الالتزام هو التضمن فيكون التضمن هو

الذي هو الشخص الانساني مفهوماً الحيوان والاعلى جزء
 المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء فيكون الحيوان والاعلى
 جزء المعنى المقصود ولكن تلك الدلالة ليست مقصودة
 فتأمل وهو ان المفرد انما يستقل بالاجبارية وحده فمع
 الدلالة بهشبه وصفته على احد الازمنة الثلاثة كانه عند
 النجاة فعل وقوله مع الدلالة الفاء جواب الشرط ومع
 الدلالة حاله من الضمير في استقل وقوله كلمة خبر مبتداء
 محذوف والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة على احد ما كلمة
 فيبقي الاستقلال يخرج الاداة وبقي الدلالة على حد
 الازمنة يخرج الاسم الذي يدل على الزمان اصلاً وبقي
 الهيئة والصيغة يخرج الاسم الذي يدل على الزمان لكون الهيئة
 وصيغة بل حسب جوهره ومادته كالزمان والامس
 والصبوح والغيبوق فان دلالتها على الزمان بموادها
 وجواهرها بخلاف الكلمة فان دلالتها على الزمان بحسب الهيئة
 ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئة كضرب يضرب
 مع اتحاد مادتها واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة كذهب
 وضرب مع اختلاف مادتهما وبدونها عطف على قوله فمع الدلالة
 اي المفرد انما يستقل فان كان مع الدلالة بهشبه على احد الازمنة

وقد انما على ان المراد من قولنا الحيوان والاعلى
 ان كان على ان كان ذلك في ذاته والاختلافية
 والاعلى على ان كان ذلك في ذاته والاختلافية
 اي تقدير المعنى والاعلى فتقدير الاعلى
 وسواء ان استقل حال كونه معاصراً
 للدلالة بهشبه على احد الازمنة الثلاثة
 فهو كلمة معناه على الهيئة والرحمة
 قول كانه زمان فيلفظ الزمان يدل
 على قطعة منه قبل هذه اليوم ولفظ
 الصبح يدل على الشرب في وقت
 الصبح والغيبوق يدل على الشرب
 في وقت المساء معناه على الهيئة والرحمة

الطرف
 معطوف على
 الموصوف
 معطوف على
 الموصوف

الازمنة فهو كلمة كما قرأنا كان بدون تلك الدلالة فهو اسم والا
 اي وان لم يستقل بالاجبارية وحده فاداة وعند النجاة حرف
 والمفرد ينقسم ايضا الى الاقسام العلم والمتواطىء والمشكك
 والمشتكك والمحصنة والمجاز لانه ان لمعناه فمع لشخصه
 اي شخص ذلك المعنى وفعالا عارضا علم كزيد وعمر
 وامثالهما وبدونه عطف على قوله فمع لشخصه اي المفرد
 ان لمعناه فان كان مع لشخص ذلك المعنى فهو علم وان كان
 بدون الشخص فهو اما متواطىء ان استوت حراة الذهنية
 والمخارجية في حصوله وصدقه عليها كالاشياء
 الشمس فان صدقها على افرادها الذهنية والمخارجية
 وليس بعض الافراد اولى من بعض وسمى متواطئاً لتوافق
 الافراد في معناه من المتواطىء وهو التوافق واما
 مشكك ان تفاوتت الافراد في حصوله وصدقه عليها بان
 كما حصوله في بعض الافراد اولى من بعض وذلك التفاوت
 اما بالاولية كالوجود فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن
 او بالولية بالحق عطف على قوله اولية اي التفاوت اما بالاولية
 كما قرأنا بالاولية كالوجود ايضا فانه في الواجب اتم واوّل
 وتسميته بالمشكك لانا ننظر فيه مشكك هل هو متواطىء

فعله عارضا اي ان شخص اثنين
 بالخاص كما شئت فانها منفية بعدم وجود
 غيرها في الخارج معناه

فعله عارضا اي ان شخص اثنين
 بالخاص كما شئت فانها منفية بعدم وجود
 غيرها في الخارج معناه

فعله عارضا اي ان شخص اثنين
 بالخاص كما شئت فانها منفية بعدم وجود
 غيرها في الخارج معناه

والفريق هو المشترك والمفوق هو الذي لا يشترك
 في استعماله في المعنى الاول بخلاف المفوق
 الذي هو الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول
 بين معنيين بخلاف المفوق الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول

والفريق هو الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول
 بين معنيين بخلاف المفوق الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول

والفريق هو الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول
 بين معنيين بخلاف المفوق الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول

والفريق هو الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول
 بين معنيين بخلاف المفوق الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول

من حيث اتفاق افراده في اصل المعنى او مشترك من حيث اختلاف
 افراده بالاولية وغيرها وان كان عطف على قوله ان الحد
 اي ان اكثر معنى المفرد فلا يخلو من ان يكون المفرد موضوعا
 لكل من المعاني الكثيرة او لا فان وضع المفرد لكل المعاني الكثيرة
 مشترك كالعين والآي وان لم يوضع لكل المعاني الكثيرة
 بوضع معنى غير استعماله في معنى اخر بمناسبة فلا يخلو
 من ان يكون استعماله مشهورا في المعنى الثاني دون الاول
 فان اشترى في المعنى الثاني وترك استعماله في الاول فنقول
 ينسب الى الناقل فان كان الناقل شرعا فنقول شرعي كالصلاة
 والنسوة وان كان اصطلاحا فنقول اصطلاحا كالنكاح
 والمفعول وان كان عرفا عرفي كالداية لذوات القوام
 الرابع والآي وان لم يشترى في المعنى الثاني ولم يترك
 استعماله في الاول فحققة ان استعماله في المعنى الاول
 كالاسد للحيوان المعلوم ومجازا ان استعماله في المعنى الثاني
 كالاسد للرجل الشجاع **فصل** المفهوم وهو محال في العقل
 اما جزئي او كلي لانه بمجرد حصوله في العقل انما يستع
 فرض صدقة على كثيرين فجزئي حقيقي كذات زيد فانه
 اذا حصل عند العقل استعماله فرض صدقة على كثيرين والآي
 اي وان لم يستع بحمد الحصول فرض صدقة على كثيرين فكل
 اي من القوام انما يوضع في الجملة والبقال واحده واما الوفاي
 اي من القوام انما يوضع في الجملة والبقال واحده واما الوفاي
 اي من القوام انما يوضع في الجملة والبقال واحده واما الوفاي

فالكلية امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة فان
 قلت الجزئي لا يستع بحمد حصوله في العقل فرض صدقة
 على كثيرين وكلمة كان كذلك فهو كلي فالجزئي كلي وهو محال
 قلت لمراد من الجزئي ان كان ما صدق عليه لفظ الجزئي من نحو
 زيد وغيره فلا نسلم الصغرى وان كان مراد لفظ الجزئي
 فلا نسلم استحالة النتيجة ثم الكلي بالنظر الى الوجود الخارج
 ينقسم الى ستة اقسام اولها اما امتنع افراده في الخارج
 وهو القسم الاول مشترك الباري تعالى فانه كلي محتسب الافراد
 في الخارج وامكنت افراده لكن لم توجد في الخارج وهو
 القسم الثاني كالغناء فانه كلي ممكن الافراد لكنها لم توجد
 في الخارج او وجد من افراد الفرد الواحد فقط في الخارج
 مع امكان وجود الغير مع غيره ذلك الفرد وهو القسم الثالث
 كالشمس فانه كلي ممكن الافراد في الخارج لكنه لم يوجد من افراد
 الفرد واحد او امتناعه بالجزء عطف على قوله امكان الغير
 اي الكلي الذي لم يوجد من افراد الفرد واحد ينقسم الى
 قسمين لانه اما ان يكون مع امكان الغير او مع امتناعه
 فان كان الاول فهو القسم الثالث كما مر وان كان الثاني فهو القسم
 الرابع كمنه وواجب الوجود فانه كلي لم يوجد من افراد
 الافراد واحد وهو الحق سبحانه مع امتناع ذلك **واعلم**

والفريق هو الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول
 بين معنيين بخلاف المفوق الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول

والفريق هو الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول
 بين معنيين بخلاف المفوق الذي لا يشترك في استعماله في المعنى الاول



ان مفهوم الواجب انما يكون كلياً بمجرد النظر الى حصوله
 في العقل اما اذا الوخط مع حصوله مع العقل برهنا التوحيد
 فلا يكون كلياً لانه حسد لا يمكن فرض اشتراكه او وجد الكثر
 في الخارج اما مع الناهي اي تباها في الاخراد وهو القسم الخامس
 كالكوكب السيادة فانه كلي كثر الافراد في الخارج لكنها
 مناهية منحصرة في عدد او مع عدمه اي عدم تباها
 الافراد وهو القسم السادس كالنفس الناطقة عند مرقا
 بقدر العالم فان النفوس المجردة عر لا يدان غير مناهية
 العدد عند **ولما** فرغ من تعريف الكلي ونقسيته شريفة
 في النسبة بين الكليين فقال والكليان اذا نسب احدهما
 الى الاخر فاما ان يكونا متباينين او متساويين او **اخر**
 واخص مطلقا او **اخر** واخص من وجه لانها ان تفارقا
 تفارقا كلياً اي في جميع الصور فمتباينان كالاشياء والنفس
 فكل واحد منهما متفارق عن الاخر تفارقا كلياً ونقييد
 التفارق بالكلي للاحتراز عما بينهما وخصوص من وجه
 فانهما يتفارقان في بعض الصور ويتصادقان في بعضها
 كما سيجي والاى وان لم يتفارقا تفارقا كلياً فلا يخلو من

هذا البحث ما اذا بحث في هذا المقام من جمل
 ان لا ينظر ولا ينسب كاشفا ولا يمكن ان ينسب
 لا يكون جميع النسب في حيز ولا في اخر ولا ينسب
 في الاول والثاني او الثالث ولا في الثاني والثالث
 او العموم المطلق مثلا جلال عليه الرحمة

فرجع التباين الى سلبين كليتين من الطرفين
 كقولك لا شيء في الانسان نفوس ولا شيء
 من النفوس بانسان ترغبت عليه الرحمة

سلك الكليين انهما
 عموم وخصوص
 من وجه
 هذه

الكل

من ان يتصادقا في الجملة اي في بعض الصور ان يتصادقا
 في جميع الصور فان تصادقا في بعض الصور فهما
 اعم واخص من وجه كما سيجي وان تصادقا في
 جميع الصور فاما ان يتصادقا تصادقا كلياً من
 الجانبين او من جانب واحد فان تصادقا تصادقا
 كلياً من الجانبين متساويان كالانسان والناطق فانه
 يصدق كل واحد منهما على جميع افراد الاخر فالتصادق
 الكلي ههنا من الجانبين ونقييد التصادق بالكلية للاحتراز
 عما بينهما عموم وخصوص من وجه فان تصادقا في
 بعض الصور وقوله من الجانبين احتراز عما بينهما
 عموم وخصوص مطلقا فان التصادق الكلي هناك
 من جانب واحد اي جانب الاعم ونقيضا هما اي نقيضا
 المتساويين كالاشياء والناطق كذلك متساويان فيصدق
 كل من نقيضي المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر
 والا لصدق عين احد المتساويين على بعض نقيض الاخر
 وهو محال لانه صدق احد المتساويين بدو الاخر او من جانب
 عطف على قوله من الجانبين اي ان تصادقا تصادقا كلياً

وقوله من الجانبين ليس من وجه بل من جهة
 التباين لان التباين الكلي لا يتناقض
 الا بالكلية من الجانبين وذلك سبب في اشتقاق
 واي اورد ههنا لانه تصادقا بطريق عموم الجانبين
 وذلك عطف عليه بدو ذلك في وجه متطابقا
 ولكن لا خلق انسان ترغبت

انما انما يصدق كل نقيض المتساويين
 على كل ما يصدق عليه نقيض الاخر ههنا

لانهم ان يقال الانسان ناطق والانسان ناطق
 وهذا فاسد جدا ههنا

من الجانبين فهما متساويان كما مر وان تصادقا
كلها من جانب واحد فاعلموا اخض مطلقا كالحجوات
والاشافان الحيوان يصدق على جميع افراد الانسان
بدون العكس الفقوى بالتصادق على كل الافراد اعني
والاخر اخض مطلقا ونقيضا هما اي نقيضا لا عتد
والاخض مطلقا كالا حيوان والاشافان بالعكس
بعكس العينين فنقيضا لا عتد اخض ونقيضا لا خض
اعتد لان كل ما صدق عليه نقيضا لا عتد يصدق عليه
نقص الاخض من غير عكس كل ما الاولة فلا نه لولم
يصدق كلما يصدق عليه نقيضا لا عتد يصدق عليه
نقيضا لا خض لصدق بعض ما يصدق عليه نقيضا لا عتد
يصدق عليه عين لا خض وهو محال لانه صدق
الاخض بدون الا عتد واما الثاني فلانه لو لم يصدق كل
ما صدق عليه بعض الاخض ليس يصدق عليه نقيضا لا عتد
لصدق كلما يصدق عليه نقيضا لا خض يصدق عليه نقيضا لا عتد
ونعكس بعكس النقيضا الى كلما يصدق عليه الا عتد يصدق عليه
الاخض وهو محال لانه صدق لا خض على كل افراد الا عتد والا

ومجمع لعدم الخطأ الى
كل انسان حيوان وبعض
الحيوان ليس بالانسان
الحيوان عتد
الحيوان ليس بالانسان
الحيوان عتد
الحيوان ليس بالانسان
الحيوان عتد

وللصدق على ما صلا به يزم منه صدق افراد النقيضا لا عتد
على جميع افراد النقيضا لا خض في يزم منه صدق افراد النقيضا لا عتد
بين افراد النقيضا لا خض مساواة فيزم ايضا بين يمينها
مساواة مثلا يزم صدق كل الانسان لان كل الانسان
لا حيوان والحيوان يزم صدق كل الانسان لان كل الانسان
وكل من المقتضى متساويين بالحق لا ينفك عن كل انسان حيوان
شكرا على ذلك الذي قدوة من علم المطلق
شكرا على ذلك الذي قدوة من علم المطلق

والا اي وان تصادقا كليا بل تصادقا في الجملة فنزله
اي هما اعم واخص من وجه كالحجوات والابيض لتصادقهما
في الحيوان الابيض ومفارقة في النقيضا والتلج
وبين نقيضيهما تبان جزئي اي نقصا من بينهما
عموم وخصوص من وجه متباينان تباننا جزئيا
فان قيل بين الا حيوان والا بيض عموم من وجه
كما يعرف بادنى تأمل فلو لم يقل ونقيضا هما كذلك كما قال
في المتساويين قلت لان العموم من وجه متحقق بين الحيوان
والاشافان مع التباين الكلي بين نقيضيهما فان الا حيوان
لا يصدق على الاشافان بالعكس فلو قال ونقيضا هما
كذلك لاسعص بذلك بل النسبة بينهما التباين الجزئي فانها
ان تفارقا في جميع الصور كالا حيوان والاشافان التباين
الكلي ثابت وهو مستلزم للتباين الجزئي والا فالعموم
من وجه فالتباين الجزئي ثابت بين نقيضيهما على التقديرين
كالمتباينين فان بين نقيضيهما ايضا تباننا جزئيا لانهما
ان تفارقا تفارقا كليا كالا وجود والاعدم فالتباين
كلي ويلزمه التباين الجزئي والا فالعموم من وجه كالا لاشافان
والاخرس وعلى التقديرين يحق التباين الجزئي وقد يقال

ومجمع لعدم الخطأ الى
كل انسان حيوان وبعض
الحيوان ليس بالانسان
الحيوان عتد
الحيوان ليس بالانسان
الحيوان عتد
الحيوان ليس بالانسان
الحيوان عتد

اي بينهما مجتمع من وجه الاسود مثلا
وينفرد الا حيوان عن الكلي في الثوب
الابيض وينفرد الا بيض عن الا حيوان
في الحيوان الاسود سهرام
علم الا حيوان هو
علم الا حيوان هو
علم الا حيوان هو
علم الا حيوان هو
علم الا حيوان هو
علم الا حيوان هو
علم الا حيوان هو
علم الا حيوان هو



في الجواب اصلا وبقوله ذاته يخرجها عنها وان كانت
 مقولة على الشيء في جواب اي شيء هو لكن لا في جوهر و
 ذاته بل في عرضه ثم الفصل اما قريب او بعيد لانه لا
 يخلو من ان يميز النوع عن مشاركة في الجنس القريب وعن
 مشاركة في الجنس البعيد فان ميز الفصل النوع عن المشارك
 ابر مشارك النوع في الجنس القريب فمميز اي فهو فصل قريب
 كالناطق المميز للاشياء عن مشاركة في الحيوانية او يميز
 النوع عن مشاركة في الجنس البعيد فبعيد كالخمس
 المميز للاشياء عن مشاركة في الجسم النامي والفصل ايضا
 اما مقوم او مقسم كما قال واذا نسب الفصل الى
 ما يميزه اي الى شيء يميز الفصل ذلك الشيء مقوم
 اي فهو فصل مقوم لذلك الشيء بمعنى انه داخل في
 قوامه وجزءه واذا نسب الى ما يميزه على صيغة المضارع
 المعروف فضمير الفاعل يعود الى الفصل وضمير عنه
 الى ما اي اذا نسب الفصل الى ما يميز الفصل عن ذلك
 الشيء فمقسم اي فهو فصل مقسم لذلك الشيء بمعنى انه
 محصل قسم له فالناطق اذا نسب الى ما يميزه كالاشياء
 يكون مقوما له واذا نسب الى ما يميزه كالحیوان يكون
 مقسما له لانه اذا نسب الى الحيوان فانضم اليه صا حيوانا

وما في تعريف الفصل والاشياء
 قال علي بن ابي طالب
 لانه ان فطره على ما يشاء
 في الحيوان وان فطره على ما يشاء
 في النبات فان فطره على ما يشاء
 في المعدن فان فطره على ما يشاء
 في الارض فان فطره على ما يشاء
 في السماء فان فطره على ما يشاء
 في الجنة فان فطره على ما يشاء
 في النار فان فطره على ما يشاء
 في كل شيء فان فطره على ما يشاء

والاشياء هي التي لا تتغير

حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان وكذلك النامي اذا
 نسب الى ما يميزه اي الجسم النامي يكون مقوما له واذا الى
 ما يميزه اي الجسم يكون مقسما له والفصل المقوم
 للعالى الى للفوقاني من الجنس والنوع مقوم للسافل
 اي للتحديتي منهما فالفصل المقوم للجسم المقوم للجسم النامي
 والمقوم للجسم النامي مقوم للحيوان وانما كان كذلك
 لان العالى كالجسم مثلا داخل في قوام السافل اي الجسم
 النامي وجزءه فيكون العالى مقوما للسافل واذا كان العالى
 مقوما للسافل كان مقوما ايضا مقوما للسافل لان مقوم
 المقوم مقوم واذا انقرر هذا فنقول كل فصل يقوم العالى
 فهو يقوم السافل ولا عكس بالمعنى اللغوي فليس كل فصل
 يقوم السافل فهو يقوم العالى اذ الموجبة الكلية لا تنعكس
 كلية نعم تنعكس جزئية فبعض ما يقوم السافل يقوم العالى
 والفصل المقسم بالعكس اي بعكس الفصل المقوم فكل
 فصل يقسم السافل يقسم السافل يقسم العالى لان معنى
 تقسيم السافل تحصيله في نوع واذا حصل حصل العالى
 لكون السافل احص واستلزام وجود الاخص وجود
 الاعم فثبت هذه الموجبة الكلية وهي كل فصل يقسم
 السافل يقسم العالى وقد عرفت انها لا تنعكس كلية فليس كل



فصل يقسم العالي يقسم السافل بل تنعكس خبرية فبعض
ما يقسم العالي يقسم السافل الرابع من الكليات الخاصة
وهو الخارج عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة
فقط قولاً عرضياً وفي العبارة بحث لأن في قوله الخارج
يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع لأنها
ليست خارجة عن الماهية وبقوله فقط يخرج العرض العام
لأنه مقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما ينبغي
فما عد الخاتمة من الكليات يخرج عن التعريف وانطبق التعريف^{عليها}
فيكون قيد قولاً عرضياً مستدرجاً إلا أن يحمل على أنه ذكر بعد
تمام التعريف ببيان الواقع توضيحاً وتبعاً للمقوم لا
للاحتراز والصواب حذفه لأن قوله الخارج مغر عنده
ولعل إثباته سهو وقع في النسخ ولهذا حذف من العرض
العام كما قال في تعريفه الخامس من الكليات العرض العام
وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها فقوله الخارج
يخرج غير الخاصة وقوله على غيرها يخرج الخاصة لأنها
مقولة على حقيقة واحدة فقط ويحتمل أن يسند خبر
النوع والفصل إلى القيد الأخير لكن أسناداً خارجاً بها
إلى الأول أو فوق خروج الأنواع والأجناس والعضو^{مطلقاً}
وكل منها أي من الخاص والعرض العام ينقسم إلى العرض اللازم

اللازم والعرض المفارق وكل واحد من العرض اللازم والعرض
المفارق ينقسم إلى أقسام فنقول في التقسيم أن استنع
انفكاكه أي انفكاكه كل واحد من الخاتمة والعرض العام
عن الشيء فلازم أما بالنظر إلى الماهية كالزوجية للأنثى
فإنها لازمة لما هيته الأربعة أو بالنظر إلى الوجود كالسواد
للجيشية فإنه لازم لوجود الحبشية وشخصه لما هيته
إذا ما هيته الأشياء والسواد لا يلزمه ثم اللازم سواء
كان لازم الماهية أو لازم الوجود أقابيتين وهو الذي
يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط ككون الاثنين ضعف
الواحد فإنه لازم يلزم من تصور الاثنين فقط تصوره
لأن من أدرك الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد وهذا
هو اللزوم البين بالمعنى الاختصاصي المعتبر في الدلالة^{لترتبة} المترا
عند المحققين أو يلزم من تصورهما أي تصور اللزوم
والمملزوم المجزم فاعل يلزم المقدر أي اللازم البين بطلق
بالاشتراك على ما يلزم تصوره من تصور الملزوم فقط
وهو اللزوم البين بالمعنى الاختصاصي على ما يلزم من تصور
اللازم والمملزوم جزم العقل باللزوم بينهما كالاقتسام
بمتساويين للأربعة فإنه يلزم من تصور الأربعة فقط
تصور الانقسام لكن يلزم من تصور الأربعة وتصور

الانقسام المجزئ بالزوم بينهما وهذا هو الزوم البين
بالمعنى الاتم في كفايته ليكون الالتزام مقبولا اختلاف
والمحققون على انه غير كاف والمعتبر هو الزوم البين
بالمعنى الاخصر كما ذكرنا وغير بين بالرفع عطف
على قوله بين اي اللام اما بين وهو ما ذكرنا واما
غير بين وهو بخلافه اي بخلاف البين والاعطف على
قوله انا متمنع انفكاك اي ان لم يتمنع انفكاك عن الشيء
بازكان جائزا لانفكاك عنه فعرض مفارق والعرض
المفارق اما يدوم للمعرض كالفقرا الدائم او يزول عنه
بسرعة كحمرة الحجل وصفرة الوجع او بطوء كالشيب
والشيب فان قيل العرض المفارق كيف يدوم
فانه لو كان دائما لربكن مفارقا لذت المراد بالمفارق
المفارق بحسب الامكان سواء وقعت المفارقة
بالفعل ام لم تقع أصلا فالذوام بحسب الواقع لا
نيا في المفارقة بحسب الامكان **خاتمة** اي هذه خاتمة
لمباحث الكل **اعلم ان لكل ثلث اعتبارات**
احدها مفهوم الكل يسمى كليا منطقيا وهو ما لا
يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة وثانيها المعارض
اي يعرض له الكلية وهو كونه غير مانع والفرق بين

بين المفهوم والمعارض ظاهر فان المفهوم هو ما
لا يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه والمعارض ما
يعرض له الكلية كالحيون والانسا مثلا ومن المعلوم
ان مفهوم الكل ليس بعينه مفهوم الحيوان ولا جزؤه
بل هو خارج عنه صالح لان يحمل على الحيوان وعلى
غيره كالانسان والناطق مما يعرض له الكلية في العقل
وثالثها المجموع المركب من المفهوم والمعارض يسمى
كليا عقليا واذناقرر هذا فنقول مفهوم الكل
يسمى كليا منطقيا لان المنطقى انما يبحث عنه ومعرضه
يسمى كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطبائع والمجموع
المركب منها يسمى كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل
وكذا الانواع الخمسة من الجنس والنوع والفصل
والمتحدة والعرض العام يعتبر فيه الامور الثلاثة المذكورة
فمفهوم الجنس وهو المقول على الكثرة المختلفة في جواب
ما هو يسمى جنسا منطقيا ومعارض الجنس اي يعرض
الجنس كالحيون والجسم الثامي مثلا يسمى جنسا طبيعيا
والمجموع المركب منهما يسمى جنسا عقليا وكذا النوع
وسائر الكليات الخمس واعلم ان الالف واللام في
عوض عن المصنعا اليه وهو الضمير العائد الى الكل

الانواع

اي وكذا النوع الخمسة فالكلية جنس تحت انواع ^{الكلية} وهي
الخمس **فان قيل** اذا كانت الكلديات انواعا يلزم ان يكون
الجنس نوعا قلت لا محذور في ذلك فانه نوع باعتبار
جنس باعتبار الحق وجود الكلي الطبيعي في الخارج
لا يعني الاستقلال بل يعني وجود اشخاصه وافراده
فان افراده اذا كانت موجودة في الخارج وسو جزء من
الافراد فيكون موجودا في الخارج بتعاوضها واما
الكلية المنطقية والعقلية فلم تثبت وجودها في الخارج و
النظرية خارج عن الصناعة فلذا ترك البحث عن وجودها
فصل في المعرف واقسامه اعلم ان الغرض من المنطق معرفة
صحة الفكر وفساده والفكر اما التحصيل المجهولات
النسورية والنصديقية فيكون للمنطق طر فان تصور
ونصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد فيمبادي
التصورات الكلية الجنس ومقاصدها المعرف و
القول الشارح والمصنف لهما فرغ من مبادي مبادي
التصورات شرعي في المقاصد فقال معرف الشيء ما يقال عليه
اي الشيء لا فائدة تصوره فقوله ما يقال عليه جنس يشمل
للمعرف وغير وقوله لا فائدة تصوره يخرج ما عداه
ولا ينتقض بالجنس والعرض العاقر مع انها يقال ان

يقال ان على الشيء لا فائدة تصوره لانه لا يراد بالتصور
تصوره بوجه تما والالجاز لانه يكون الاعتراف والاختص
معرفا لكنه لم يخرج كما سيجي بالمراد تصوره بالكنه
كما في الحدائق او بوجه يميزه عن جميع ما عداها
كما في غير الحدائق والجنس والعرض العاقر وان
افاد تصور الشيء بوجه فالكلمة لم يفيد تصوره
بالكنه او بوجه يميزه عن جميع ما عداه ويشترط
لانه يكون المعرف مساويا للمعرف بحيث يصدق كل منهما
على جميع افراد الاخر وكذا يشترط لانه يكون اجلي واضحا
من المعرف وانما اشترط ان يكون مساويا لانه لا يخفى
فانه يكون نفس المعرف او غيره لا سبيل الى الاول لان
المعرف معلوم قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه
فتعتبر ان يكون غير المعرف ثم ذلك الغير لم يخرج
ان يكون اعم ولا اختص لما سذكره فتعتبر ان يكون
مساويا واذا اشترط ان يكون مساويا اجلي
فلا يصح التعريف بالاعم والاختص والمساوي معرفة
والاختص وانما لم يخرج بالادغم لان المقصود من التعريف
اما تصور المعرف بالكنه او بوجه يميزه عن جميع

ما عداه ليس بواجب عندهم فلهذا جوزوا التعريف
بالاعم والاحص لكن خصصوا هذا الجواز بالتعريف
الناقص ونالنا كما قال وقد اجيز في التعريف
الناقص ان يكون اعتم من المعرف وهذا اشارة
الى مذهب المتقدمين وهو الصواب عند المحققين
فان قيل كما اجيز في التعريف الناقص كون المعرف اعم
كذلك اجيز ان يكون احص فليرتبه المصنف قلت لانه
قرب الاحص الى المعرف اكثر من قرب الاعم فاذا جوز
التعريف بالاعم فنجوز الاحص بطريق الاولى فلهذا لم
لنذكره اعتماد على فهم المتعلم واحصا رافعي العيان
وهذا كما قال في تعداد ما لم يقع معر فالا يصح بالاعم
والاحص والمساوي معرفة والاحص في ترك المبين مع
لا يقع معر فايضا وانما ترك بناء على ان التعريف لما لم
يخرج بالاعم فباين بطريق الاولى لانه في غاية البعد عن المعرف
والحاصل ان التعريف بالاعم والاحص لم يخرج عند المتأخرين
مطلقا ان التعريف الناقص والناقص وعند المتقدمين
لم يخرج في التعريف التام ايضا وانما في التعريف الناقص فحائز
كاللفظي اي كالتعريف اللفظي فانه يجوز ايضا بالاعم
والاحص وهو اي التعريف اللفظي ما يقصد به تفسير

تفسير مدلول اللفظ بان لا يكون اللفظ واضح الدلالة على
معنى فيفسر بلفظ واضح دالا على ذلك المعنى كقولك
الغضنفر الاسد والعقار الخمر وليس هذا تفريفا
حقيقيا يراد به افادة تصور غير حاصل وانما المراد تعيين
ما وضع له اللفظ من سائر المعاني ليلتفت اليه ويعلم انه
موضوع باذاته وحاصله ان يقصد تفسير صورة
حاصله من سائر الصور بانها المرادة بلفظ كذا **فصل**
في التصديقات ولما وقع عن مباحث التصورات و
مبادئها ومقاصدها شرع في التصديقات ولها
ايضا مبادئ ومقاصد فمبادئها القضايا وافساد
واحكامها ومقاصدها القياس والحجة ولا بد من
تقديم المبادئ لوقف مقاصدها عليها فلهذا قدم
القضايا وقال في تعريفها القضية قول يحتمل الصدق
والكذب فالقول وهو اللفظ المركب او المفهوم العقل
المركب جنس يشمل القضية وغيرها والمركبات التقييدية
والانشائية والخبرية المشكوكه وقوله يحتمل الصدق
والكذب يخرج ما عد القضية وانطبق التعريف عليها **فان قيل**
الخبرية المشكوكه محتملة للصدق والكذب هو الحكم داخل في التعريف قلت

المحتمل للصدق والكذب هو الحكم والمشكوك عارية عنه كما عرفت
في صدر الكتاب فتكون خارجة عنه **واعلم** ان اطلاق الخبر على المشكوك
ليس بالخصصة لان الخبر لا يحمل الصدق والكذب والمشكوك ليس
كذلك بل بالمجاز اما باعتبار ان صورة صورة الخبر او باعتبار
اشتماله على اكثر اجزاء **ثم** القضية اما حملية او شرطية كما قال
فان كان الحكم فيها بثبوت شئ لشيء كقولنا الانسان كاتب
والحيوان الناطق منتقل بنقل قدميه وزيد عال لربنا فقصه
زيد ليس بعالم ونفيه بالجر عطف على قوله بثبوت اي ان كان
الحكم بثبوت الشئ كما قرأ ونفي شئ عنه اي عن شئ كقولنا
لا شئ من الاشياء بحجر فحملية اي بالقضية حملية وهي اما
موجبة ان حكم فيها بالثبوت المذكور واما سالبة ان حكم فيها
بالنفي المذكور **ثم** الحملية لا بد لها من ثلثة امور الاول
المحكور عليه ويسمى المحكوم عليه موضوعا لانه وضع له **ثاني**
الشأن المحكوم به ويسمى المحكوم به محمولا للحمله على
الاول الثالث النسبة بينهما **بها** يرتبط الثاني
بالاول وكما ان المحصو من احق المحكوم عليه وبه
ان يعبر عنهما بلفظين كذلك

كذلك من حق النسبة الحكيم ان يعبر عنها بلفظ دال عليها
وكذلك اللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة لدلالته على النسبة
الرابطة تسمية للدال باسم المدلول **ثم** الرابطة اداة لانها
تدل على النسبة التي هي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه
وبه والدال على المعنى الغير مستقل يكون اداة فالرابطة
اداة لكنها قد يكون في قالب الاسم كقولنا زيد هو عال لربنا وقد
تكون في قالب الكلمة كقولنا في زيد مكان قائما ومن ههنا
يعلم ان لفظة هو و كان ليست رابطة حقيقة
بل استعيرت للرابطة ولهذا قال وقد استعير لها
اي للرابطة هو مفعول بالمرسئ فاعله لقوله استعير
وقد استعير للرابطة لفظة هو كما في المثال المذكور
واعلم ان الرابطة لا تخص في لفظة هو و كان بل كل
ما يد على الربط فهو رابطة تحركة الكسرة نحو زيد
وبير واست في نحو زيد وبير واست في نحو زيد قائم
است وغيرها ما يد على الربط والاى وان لم يكن
الحكم في القضية بالثبوت والنفي المذكورين فشرطية
اي بالقضية شرطية فالحملية هي التي حكم فيها بثبوت
شئ لشيء او بنفي شئ عن شئ والشرطية هي التي حكم فيها
بغير ذلك كما سيجي في الشرطية هي التي حكم فيها بثبوت نسبة

او بنيتها على تقدير نسبة اخرى ان كانت متصلة
 وبتنا في نسبتين اولتنا في فهمهما ان كانت منفصلة
 ويسمى الجزء الاول من الشرطية مقدما لتقدمه
 في الذكر والجزء الثاني فيها يسمى تاليا لكونه تابعا
 للاول والمسا بمعنى التبع والموضوع في الجملة ان كان
 شخصا بان يكون جزئيا حقيقيا نحو زيد عالم زيدا ليس
 بمجر سميت القضية مخصوصة شخصية وان كان
 الموضوع نفس الحقيقة بان لا يراد منه الافراد فالحق هو
 جنس الانسان نوع فطبيعة اي القضية طبيعية لان الحكم
 بالجنسية والنوعية ليس على افراد الحيوان والاشياء بل على نفس
 حقيقتها وطبيعتها ثم القضايا الطبيعية غير معتبرة
 في العلوم ولهذا تركها الشيخ الرس في الشفا حيث نلت
 القسمة وحصر الشخصية والمحصورة والمهملة والـ
 اي وان لم يكن الموضوع جزئيا حقيقيا ولا نفس الحقيقة
 بل يكون الموضوع افراد الحقيقة فلا يخفى من ان يبين هذه
 القضية كمية افراد الموضوع اي كليتها وجزئيتها اوليين
 فان بين فيها كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة اي القضية
 محصورة لحصر افراد الموضوع وهي تامة ان بين كمية افراد

الافراد كلا لحوكل انسان حيوان ولا شئ من الاشياء
 بمجر وجزئية ان بين كمية الافراد بعضا لحو بعض الحيوان
 انسان وليس بعض الحيوان با انسان وكل واحد من كمية
 والجزئية اما موجبة او سالبة فالمحصورات اربع وما
 اي اللفظ الذي يحصل به البيان اي بيان كمية الافراد
 كلفظ الكل والبعض في الموجبة الكلية والجزئية ولفظ
 لا شئ وليس بعض في السالبة الكلية والجزئية يسمى
 سورا لان اللفظ الذي يبين كمية الافراد يحصر الافراد
 ويحيط بها كما ان سورا لبلد يحصر البلد ويحيط بها
 والآية وان لم يبين فيها كمية الافراد لا كلا ولا بعضا
 نحو الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب فمهملة اي القضية
 مهملة لا مال بيان كمية الافراد فيها والمهملة تلازم
 الجزئية فانه اذا صدق الانسان كاتب صدق بعض الاشياء
 كاتب لا محالة وبالعكس فهما ملل زمان **واعلم** ان الموجبة
 المحملة تستدعي وجود الموضوع ثم الحكم اما ان يكون
 ا على افراد الموضوع المحققة في الخارج الموجودة فيه
 وهي القضية الخارجية كقولنا كل **ب** على معنى
 ان كل ما يصدق عليه **ج** في الخارج فهو **ب** وانما ان
 لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج بل يكون على الافراد

سور بعض حصان وديار في سور
 وسير في سور بالضم منزلة وفي
 القرآن في قوله سور واورها وانما سميت
 من القران معلومة اولها وآخرها وانما سميت
 سورة لان القران في بيان بقراتها منزلة وفي
 سورة لان المنازل الرفيعة بالضم كما في سور
 حتى يكمل المنازل الرفيعة بالضم ومنه
 القرآن والسورة اسم للمنزلة الرفيعة ومنه
 سور البناء لا ارتفاعا على قرحان سما

اي هو نفس الان س

المقدرة الموجودة في الخارج وهي القضية الحقيقية
 كقولنا كل **ج** **ب** على معنى ان كل **ل** يوجد **كان** **ج** فهو بحيث
 لو وجد **كان** **ب** فالحكم ليس على افراد **ج** الموجودة في
 الخارج فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود
 كقولنا كل عنقاء طائر وان كانت موجودة فالحكم
 ليس مقصورا على افراده الموجودة في الخارج بل عليها
 وعلى افراده المقدرة الوجود ايضا نحو كل انسان حيوان
 ولما ان لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج ولا
 المقدرة فيه بل على الافراد الموجودة في الذهن فقط
 وهي القضية الذهنية كقولنا شريك الباري معدوم
 فان افراد الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه
 لعدم امكان التقدير لكن موجودة في الذهن والى كل ما
 ذكرنا مفصلا اشار مجملا ولا بد في الموجبة وجود
 الموضوع محققا وهي الخارجية او مقدرا فالحقيقية
 او ذهنا فالذهنية **واعلم** ان السالبة تقتضي وجود
 الموضوع ايضا في الذهن من حيث ان السلب حكم فلا بد له
 من تصور المحكوم عليه لكن انما يعتبر هذا الوجود حال
 الحكم اي مقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كخطية
 مثلا وذلك الوجود الذهني الذي يقتضيه الحكم مغاير للوجود

للوجود يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فان وجود الثاني انما
 يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ان دائما فداثما وساعة
 فساعة وان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا واما
 الوجود الاول الذي يقتضيه الحكم فهو انما يعتبر حال الحكم
 كما ذكرنا هو الوجود الذي تشارك الموجبة والسالبة في
 اقتضائه لكن صدق الموجبة يتوقف على الوجود الثاني
 بخلاف السالبة تأمل وقد يجعل حرف السلب كلفظ لا غير
 وليس جزءا من جزء اي من جزء القضية كالموضوع والمحمول
 فيسمى جزء القضية الذي جعل حرف السلب جزءا منه معدوما
 والقضية معدولة موجبة او سالبة كقولنا اللاحق حماد
 والحماد لا عالم ولا شيء من لا حتى بعالم ومن لا عالم بل لا حتى
 وقد يكون حرف السلب جزءا من المحمول ولا من الموضوع
 فالقضية حينئذ سميت محضلة ان كانت موجبة وبسيطة
 ان كانت سالبة **واعلم** ان نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية
 كانت او سلبية اذا قيلت الى نفس الامر اما ان تكون مكثفة
 بكيفية الدوام الى غير ذلك من الكيفيات فاذا قلت كل انسان
 حيوان ونظرنا الى نسبتها في الواقع وجدناها ضرورية
 واذا قلنا كل انسان كاتب وجدناها لا ضرورية فالضرورة
 واللا ضرورة في المثالين هي كيفية النسبة ثم تلك الكيفية

بكيفية الضرورية او اللا ضرورية
 وانما ان يكون مكثفة

الثابتة في نفس الامر قد لا يصريح بها الالفاظ ولا ملاحظة
وقد يصريح بها اقل اللفظ او ملاحظة كما قال وقد يصريح
بكيفية النسبة فموجهة اى بالقضية موجهة وما اى الذي
يحصل به البيان اى بيان الكيفية كالضرورة واللا ضرورة
في المثالين المذكورين جهة للقضية فان كانت القضية ^{بلفظة}
فجهتها لفظ الضرورة واللا ضرورة فان كانت معقولة
فجهتها حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كدام القضيات
الموجهة التي تبحث عنها وعن احكامها من العكس والتأقض
خمس عشرة منها بسيطة وهي التي تكون معناها اما
ايجابا فقط ومنها مركبة وهي التي معناها مركب
من ايجاب وسلب اما البسيطة ثمان كما اشار الى تعدادها
وتقديمها بقوله فان كان الحكم في القضية بضرورة النسبة
الايجابية او السلبية مادام ذات الموضوع موجودة
فضرورية لاشتغالها على الضرورة كقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة ولا شئ من الانسان بالضرورة فان ثبت
الحيوانية للانسان وسلب الحجرية عنه ضروري مادام ذات
الاشياء موجودة او مادام وصفا عطف على قوله مادام
ذات الموضوع اى ان كان الحكم بضرورة النسبة مادام
وصف الموضوع موجودا اى بشرط وصف الموضوع فمشرقة

فشرطة عامة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الا صاحب
مادام كاتب بالضرورة لا شئ من الكاتب ساكن الا صاحب
مادام كاتب فان ثبت التحرك وسلب السكون عنه ليس
ضروريا مادام ذاته موجودة بل ضروري بشرط
الوصف وهو الكتابة واعلم ان ما صدق عليه الموضوع
من الافراد يسمى ذات الموضوع ومفهوم الموضوع يسمى
وصف الموضوع وعنوانه والوصف العنوانى قد يكون
عين الذات اذ كان عنوانا للنوع كقولنا كل انسان حيوان
فان مفهوم الانسان عين ما هيته افرادة وقد يكون جزءا له
اذا كان عنوانا للجنس والفصل كقولنا كل حيوان حساس
فان مفهوم الحيوان جزء ماهية افرادة وقد يكون خارجا عنه
اذا كان عنوانا للخاصة او للعرض كقولنا كل صائغ
وكل ماش حيوان فان مفهوم الصا حك والماشى خارج
عن ذات الموضوع اى افراده وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلى
بين الوصف والذات فليأمل وانما سميت مشروطة لا
على شرط الوصف وعامة لكونها اعتمدت من المشروطة ^{التي} ^{التي}
التي ستعرفها في المركبات وقد يقال المشروطة
العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع
اوقات ثبوت الوصف للموضوع والفرق بين المعنيين ان

شتمالها

وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة
النسبة صدقت المشروطة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا
بالضرورة كل كاتب انسان مادام كاتباً فانه يحكم
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في جميع اوقات وصف
الموضوع فان ثبوت انسانية لذات الكاتب ضروري في جميع
اوقات وصفه اي الكتابة لكن ليس ضرورياً له بشرط الكتابة
فتصدق المشروطة بالمعنى الثاني دون الاول وان كانت
الوصف الموضوع دخل في تحقق ضرورة النسبة فلا يخلو
اما ان يكون ذلك الوصف ضرورياً لذات الموضوع في
وقت من اوقات اوله لا يكون وان كان ضرورياً في وقت من الاوقات
صدق المشروطة بالمعنيين كقولنا كل منخسف مظلم
مادام منخسفاً سواء كان بشرط كونه منخسفاً او بلا
اعتبار الا اشتراطاً اما صدق المشروطة بالمعنى فلان ثبوت
الاطلام ضروري لذات الموضوع اي القمر بشرط وصفه
وهو الانخساف واما صدقها بالمعنى الثاني فلان ثبوت
الاطلام ضروري للقمر في جميع اوقات وصفه اي الانخساف
وان لم يكن وصف الموضوع ضرورياً لذات الموضوع في وقت
صدق المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني كقولنا بالضرورة
كل كاتب متحرك الا صابع مادام كاتباً فان ثبوت التحرك

التحرك ضروري لذات الموضوع اي افراد الكاتب بشرط وصفه
وهو الكتابة ولكن ليس ضرورياً له في جميع اوقات الوصف
اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضرورياً لذات الموضوع في وقت
من الاوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضرورياً لذات
الموضوع فتصدق المشروطة بالمعنى الاول دون المعنى الثاني
واعلم ان ما ذكره المصنف في تعريف المشروطة لم يحتمل كلا المعنيين
لان قوله مادام وصف لم يحتمل ان يراد به شرط الوصف فتكون
مشروطة بالمعنى الاول ويحتمل ان يراد به مادام الوصف
بلا اعتبار الا اشتراطاً فتكون مشروطة بالمعنى الثاني او وقت
معين عطف على قوله مادام ذات الموضوع اي ان كان الحكم
بضرورة النسبة في وقت معين فوقيته مطلقة كقولنا
بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين
الشمس ولا شيء من القمر منخسف وقت التربيع فان ثبوت
الانخساف للقمر وسلبه عنه ضروري في وقت معين اي
وقت الحيلولة والتربيع وانما سميت وقته لا اعتبار
تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقييدها بالادوام
واللا ضرورة ولهذا اذا قدرت بالادوام حذفت الاطلاق
من اسمها فكانت وقته كما سيجي في المركبات وغير
معين عطف على قوله معين اي ان كان الحكم بضرورة

النسبة في وقت غير معين فننتشره مطلقه كقولنا بضرورة
كل انسان منتفخ في وقت قما ولا شيء من الاشياء منتفخ
في وقت قما فان ثبوت النفس بلا انسان وسلبه عند ضرورة
في وقت غير معين وانما سميت منتشرة لاحتمال الحكمة فيها
كل وقت فيكون منتشرة في الاوقات ومطلقة كما ذكرنا
في الوقت المطلقة او بدوامها عطف على قوله بضرورة
النسبة اي ان كان الحكم بدوام النسبة مادام الذات
اي مادام ذات الموضوع موجودا فدائمة وانما سميت
دائمة لاشتراكها على الدوام وانما سميت مطلقة
لان الدوام فيها غير مقيد بوصفا ووقت كقولنا
كل انسان حيوان دائما ولا شيء من الاشياء بحر دائما
فان الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان وسلب
الحجرية عنه والفرق بين الدوام والضرورة ان الضرورة
تستلزم الدوام ولا عكس اما الاول فلان ثبوت
المحمول للموضوع اذا كان ضروريا يكون دائما لا محالة
واما الثاني فلان ثبوته قد يكون دائما ومع ذلك
يمكن الانفكاك كحسب ثبوت الدوام لا الضرورة
او مادام الوصف عطف على قوله مادام الذات
اي انما كان الحكم بدوام النسبة مادام وصف الموضوع

الموضوع موجودا فعرفية عامة ومثالها الجايا
وسلبها ما حرقته المسترودة العامة والفرق بينهما
كالفرق بين الدائمة والضرورية وانما سميت
عرفية لانك اذا قلت لا شيء من النائم مستيقظ
ولم يذكر مادام نائما يفهم العرف ان سلب الاستيقاظ
عن ذات النائم ليس دائما بل مادام نائما فلما كان
هذا المعنى في سالبها مأخوذا من العرف نسبت اليه
وعامة لانها اعم من العرفية الخاصة التي سمى في
او بفعليتها عطف على قوله بضرورة النسبة اي ان لم
يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها بل يكون
بفعليتها فالمطلقة العامة كقولنا كل انسان منتفخ
بالاطلاق العام ولا شيء من الاشياء منتفخ
بالاطلاق العام فان ثبوت النفس للانسان وسلبه
ليس ضروريا ولا دائما بل بالفعل اي المحمول ثابت
للموضوع او مسلوب عنه في الجملة وانما سميت
مطلقة لان القضية اذا اطلقت من غير تقييد
بالادوام واللا ضرورة او بالضرورة يفهم منها
فعلية النسبة وعامة لانها اعم من الوجودية
الدائمة والوجودية اللا ضرورة كما ستعرف

المركبات

عنه

في المركبات او بعدم ضرورة خلافها ان لم يكن
بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعلها يكون الحكم
بعدم ضرورة خلاف النسبة فالممكنة العامة كقولنا
كل نار حارة بالامكان العاقر تحكم فيها بعدم ضرورة
السلب اذا سلب خلاف النسبة ولم يكن عدم ضرورة
السلب لم يكن الايجاب ممكنا وكقولنا لاشئ من الحار
يبارد بالامكان العاقر تحكم فيها بعدم ضرورة
الايجاب اذا لايجاب خلاف النسبة ولو لم يكن عدم
ضرورة الايجاب لم يكن السلب ممكنا فمعنى الموجبة
ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري ومعنى
السالبة ان الايجاب البرودة للحار ليس بضروري
وسميت ممكنة لاشتمالها على معنى الامكان فعامّة
لكونها اعم من الممكنة الخاصة التي ستعرفها في المركبات
فهذه القضايا المذكورة **بساط** لان معانيها اما
ايجاب فقط او سلب فقط واما المركبات فبيع وهي
بمعناها هي البساط المذكورة لكن مع تقييدها بالادوام
الذاتي او بالضرورة الذاتية كما قال وقد تقيّد المشروطة
والعرفية العامتان وتقيّد الوقيتان اي الوقية
والمنتشرة المطلقتان بالادوام الذاتي اي قد تقيّد

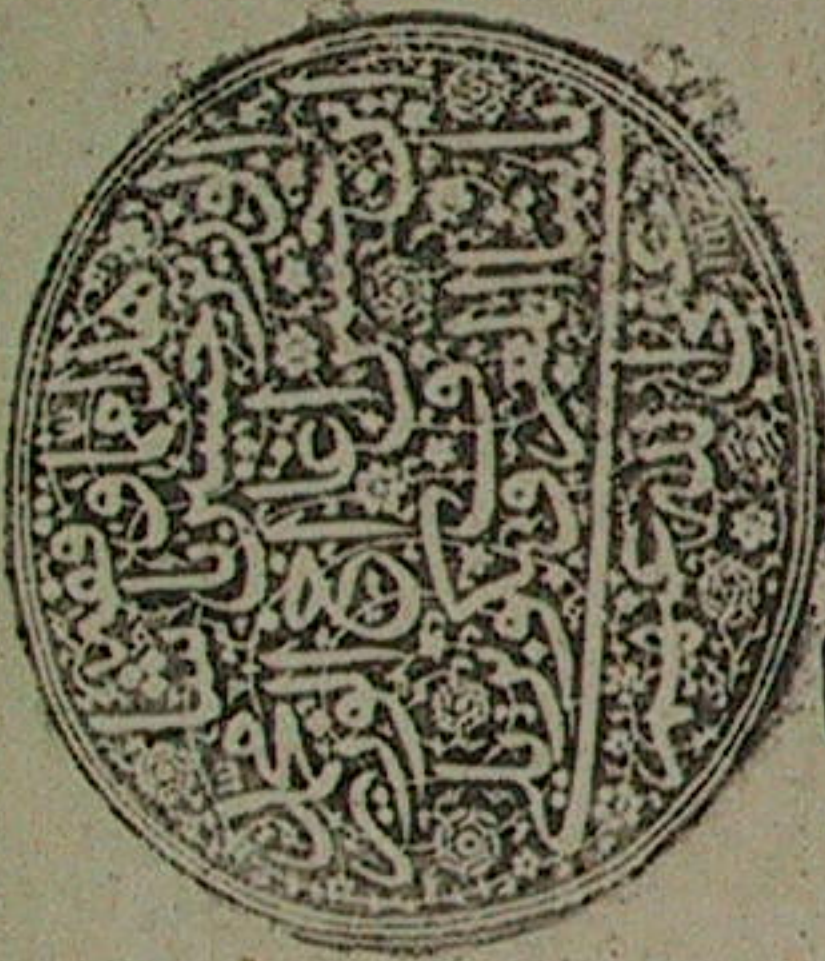
اي قد تقيّد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة
بالادوام الذاتي فتسمى المشروطة العامة المفيدة
بالادوام المشروطة الخاصة منصوب على انه
مفعول تسمى وتسمى العرفية العامة المفيدة
بالادوام العرفية الخاصة وتسمى الوقية
المقيدة به العرفية وتسمى المنتشرة المطلقة
المقيدة به المنتشرة فالمشروطة الخاصة ان كانت
سوجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع
ما دام كاتباً دائماً فتركيبها من مشروطة العا
موجبة وهي الجزء الاول ومطلقة عامه سالبة
وهي مفهوم الادوام لان الايجاب المحمّل للموضوع
اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجملة وهو
هي معنى المطلقة العامة السالبة اي قولنا لا
شئ من الكاتب متحرك الاصابع بالفعل وان كان
كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع
ما دام كاتباً دائماً وتركيبها من سالبة مشروطة
عامة هي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة
هي مفهوم الادوام لان سلب المحمّل على الموضوع
اذا لم يكن دائماً كان الايجاب متحققاً في الجملة وهو معنى

الموجبة المطلقة العامة أي قولنا كل كاتب ساكن
الأصابع بالفعل ومن ههنا تبين أن الاعتبار في
إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الأول
وسلبه فإن كان الجزء الأول موجباً كانت القضية موجبة
وإن كان سالباً كانت سالبة الجزء الثاني فخالف للجزء الأول
في الكيف أي الإيجاب والسلب وموافقته في الكم أي
الكلية والجزئية وسيجي لهذا زيادة تحقيق ومثال
العرفية الخاصة إيجاباً وسلباً ما قرنته المشروطة
الخاصة وتركيبها من العرفية العامة والمطلقة
العامة التي هي مفهوم اللادوام كما عرفت وإنما
قيّد اللادوام فيها بالذات لأن المشروطة الخاصة
على ما عرفت هي المشروطة العامة المقيدة بالادوام
والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة به
أيضا ويمنع تقييد المشروطة والعرفية العامتين
بالادوام الوصف في أي كل واحد منهما دوام بحسب الوصف
وأما العرفية العامة فظاهراً وأما المشروطة العامة
فلازمها ضرورة بحسب الوصف فيكون دواماً بحسب
الوصف لإحالة والدوام الوصفى ممنوع أن يقيد
بالادوام الوصفى بل إذا اردت تقييده بقيد صحيح

صحيح فلا بد أن يقيد بالادوام الذاتي
ويكون الحكم حسد بضرورة النسبة دوامها بحسب الوصف
مقيداً بالادوام بحسب الذات وتسميتهما بالخا صتين
لكونهما اخضر من المشروطة والعرفية العامتين
التي عرفتهما في البسائط إذ كلما وجد الخاصّة
وجد العامّة ولا عكس وأما الوقتية فهي إزكان
موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت
حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً فتركيبها
من موجبة وقتية مطلقة هي الجزء الأول وسالبة
مطلقة عامة هي مفهوم اللادوام وإن كانت
سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من القمر منخفض
وقت التربع لا دائماً فتركيبها من سالبة وقتية
مطلقة هي الجزء الأول وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم
الادوام فالوقتية هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت
المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من وقا
الوجود الموضوع مقيداً بالادوام بحسب الذات
والمنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو السلب
في وقت غير معين لا دائماً بحسب الذات وتركيبها من موجبة
منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة هي مفهوم

اللادام ان كانت موجبة وهي سالبة منتشرة
 مطلقة وموجبة مطلقة عامة هي مفهوم
 اللادوام ان كانت سالبة ومثاليها الجابا قولنا
 بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائما
 وسلبا قولنا بالضرورة لا شيء من الاشياء متنفس
 في وقت ما لا دائما وقد نقيد المطلقة العامة
 باللا ضرورة الذاتية فتسمى الوجودية باللا ضرورة
 وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا بالضرورة فتركبها موجبة مطلقة
 عامة هي الجزء الاول وسالبة ممكنة عامة هي مفهوم
 اللا ضرورة لان ايجاب المحموس للموضوع اذا لم يكن
 ضروريا كان هناك عدم ضرورة الاجاب وهو
 السالبة الممكنة العامة اي قولنا لا شيء من الاشياء
 بضاحك بالامكان العاقر وان كانت سالبة كقولنا
 من الاشياء بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركبها
 سالبة مطلقة عامة هي الجزء الاول وموجبة ممكنة
 عامة هي المفهوم اللا ضرورة لان السالبة اذا لم يكن
 ضروريا كان هناك عدم ضرورة السلب وهي الموجبة
 الممكنة العامة اي قولنا كل انسان ضاحك بالامكان

30
 بالامكان العام **واعلم** ان تقييد المطلقة العامة
 وان صحح باللا ضرورة الوصفية لانهم لم يعبروا بهذا
 التركيب ولم يتعرفوا احكامه ولهذا قيد اللا ضرورة
 بالذاتية او باللا دوا **ومر عطف على قوله باللا ضرورة**
 اي المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللا ضرورة
 وتسمى الوجودية اللا ضرورة كما عرفت **وقد تكون**
 مقيدة باللا دوا وتسمى الوجودية اللا دائمة
 كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء
 من الاشياء بضاحك بالفعل لا دائما وتركبها من
 مطلقين عامتين اذ الجزء الاول مطلقة عامة و
 الجزء الثاني هو اللادام وقد عرفت ان مفهومه
 عامة فتكون مركبة من مطلقين عامتين لكن احديهما
 موجبة والاخرى سالبة وبالعكس كما عرفت **غير فرق**
 وقد نقيد الممكنة العامة اي الممكنة العامة وهي
 التي حكم فيها باللا ضرورة الجانب المخالف للنسبة قد
 نقيد باللا ضرورة الجانب الموافق للنسبة ايضا
 حتى يكون الحكم باللا ضرورة الجانبين وتسمى
 الممكنة العامة كقولنا كل انسان كاتب بالامكان
 الخاص ولا شيء من الاشياء كاتب بالامكان الخاص



والمعنى في الموجبة والسالبة ان ثبوت الكتابة للشيء
وسلبها عنه ضروريان فيكون الحكم فيها بلا ضرورة
الجانبين اي السلب والاحباب وتركيبها من مكنيتين
عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لكن لا فرق
بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى بل الفرق
انما يحصل بحسب التلفظ فان عبرت بالعبارة
الاجابية فهو موجبة وبالعبارة السلبية فسالبة
وهذه القضايا السبع المذكورة مركبات
لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة والضرورية
اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي
الكمية لما قيد لهما فقول مخالفتي الكيفية
موافقة الكمية صنفان للمطلقة العامة
والممكنة العامة والكيفية عبارة عن الاحباب
والسلب والكمية عن الكلية والجزئية وقوله
لما قيد الجار يتعلق بالمخالفة والموافقة وما
عبارة عن القضية والضمير الذي في قيد راجع
باعتبار اللفظ والضمير المشتمل فيهما عائد الى
اللا دوام واللا ضرورة وحاصل المعنى ان القضايا
السبع المذكورة مركبات مقيدة باللا دوام واللا ضرورة

ممكنة

او اللا ضرورة واللا دوام اشارة الى مطلقة عامة
واللا دوام اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي للقضية
بهما وسميت مركبات لاشتمال معناها على الاحباب
وسلب **فصل** في اقسام الشرطية والشرطية تنقسم
الى متصلة ومنفصلة وكل واحد منهما تنقسم الى اقسام
كما قال الشرطية اما متصلة ان حكم فيها بثبوت النسبة
على تقدير نسبة اخرى كقولنا ان كانت الشمس لعة
فالنهار موجود فانه حكم فيها بثبوت نسبة هو وجود
النهار على تقدير نسبة اخرى وهي طلوع الشمس
وهذه هي المتصلة الموجبة او بنفيها عطف
على قوله بثبوت نسبة اي المتصلة اما حكم فيها بثبوت
نسبة على تقدير اخرى وهي الموجبة او بنفي النسبة على
تقدير اخرى وهي المتصلة السالبة واعلى ان ثبوت
النسبة على تقدير اخرى عبارة عن الاتصال بين
النسبتين فالحكم لنفيها يكون عبارة عن سلب الاتصال
بين النسبتين فالمتصلة السالبة هي التي حكم فيها
بسلب الاتصال لا باتصال السلب فان ما حكم
باتصال السلب موجبة سالبة فاذا قلنا ليس
ان كانت الشمس لعة فان قيل موجود كانت سالبة

مقيدة بحسب كيف موافقتي بها
بحسب الحكم فيكون القضايا
المقيدة بها

لان الحكم فيها سلب الاتصال واذا قلنا ان كانت الشمس
طالعة فليس دليل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها
بالا اتصال السلب ثم المتصلة سواء كانت موجبة
اوسالبة اما لزومية ان كان ذلك الحكم بالاتصال
اوسلب علامة بين المقدم والتالي كما لنا بين المدكو^{رين}
فان الحكم بالاتصال وسلبه فهما ليس بمخرج اتفاق
المقدم والتالي في الواقع بالعلاقة بينهما نحو
ذلك والمراد بالعلاقة ما يستلزم المقدم التالي والا
اي ان لم يكن الحكم بالاتصال اوسلبه لعلاقة بل يكون
لمخرج اتفاق المقدم والتالي فاتفافه كقولنا ان
كان الاخسانا طقا فالجواهرنا حق في الموجبة فانه
حكم فيها بالاتصال لكونه لعلاقة اذ لا علاقة
بيننا طقية الاخسان ونا حقية الحمار بل لمجرة
اتفاق اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع لانهما
وجد الكذب وكقولنا للاسود والاكابت ليس قبة
البت ان كان هذا اسود فهو كابت في السالبة لاتفاق
الموجبة هي التي حكم فيها بثبوت الاتفاق والسالبة هي
التي حكم فيها بسلب الاتفاق وكذا اللزومية الموجبة
حكم فيها بثبوت اللزوم والسالبة هي التي حكم فيها بسلب

بسلب اللزوم ومنفصلة بالرفع عطف على قوله
متصلة اي الشرطية اما متصلة ان حكم فيها بثبوت
نسبة ونفيها على تقدير خري كما خرو اما منفصلة
ان حكم فيها بتنا في نسبتين او لا تنا فيهما صدقا وكذبا
وهي الحقيقة ما فاما منفصلة الخمسة هي التي
حكم فيها سلبا في نسبتين او عدم تنا فيهما في الصدق
والكذب معا وهي اما موجبة اوسالبة فالمرجبة
حكم فيها بتنا في نسبتين في الصدق والكذب معا
كقولنا هذا العدد اما زوج او فرد فان زوجية
العدد وفردية متنا فيان في الصدق والكذب
اي لا يصدقان ولا يكذبان والتالية حكم فيها
بعدم تنا في نسبتين في الصدق والكذب كقولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا اسودا وكابتا فانها
يصدقان او يكذبان فلا متافاة بينهما صدقا و
كذبا او صدقا فقط عطف على قوله صدقا وكذبا
اي وان كان الحكم بتنا في نسبتين او عدم تنا فيهما
في الصدق فقط فما نفع الجمع وهي ايضا اما
مرجبة اوسالبة فالموجبة هي التي حكم فيها بتنا في
الجزئين في الصدق فقط كقولنا هذا الشيء

لا شجر ولا حجر فانها يصدقان ولا يكذبان والا
لكان شجر او حجر اسما او كذبا فقط عطف على
قوله صدقا وكذبا اي وان كل منهما يتنا في ذنبتين
او عدو تنافيهما في الكذب فقط فمنافعة الخلق و
هي موجبة او سالبة فالموجبة كقولنا زيد امانات
يكون في البحر ولا يغرق فانه حكم فيها بتنا في
الجزئين في الكذب لان الكون في البحر ولم يغرق
صدقا ولا يكذبان والا لغرق في البحر والالبته
ليس اما ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا فانه
حكم فيها بعد تنافيهما في الجزئين في الكذب ولا لكان
شجرا او حجرا معا فالمتفصل ثلثة اقسام
حقيقة ومنافعة الجمع ومنافعة الخلق
وكل منها اي من اقسام المتفصلة عنادية ان كان
التنا في بين الجزئين لذاتي الجزئين كالتنا في بين الزوج
والفرد والشجر والحجر وكون زيد في البحر ولا يغرق
فانه لذاته لا يجر دانفاقهما فالعنادية حكم فيها بالتنا في
لذات الجزئين اي حكم بان مفهوم واحد هما متناقض
الاخر والا اي ان لم يكن التنا هي لذات الجزئين فانفاقية
هي التي حكم فيها بتنا في لتنا في لذات الجزئين بل لجر

مع عدم التوافق

بل لجر ان التفاق في الواقع ان يكون بينهما منافاة
وان لم يقتض مفهوم واحد هما ان يكون منافيا
لمفهوم الاخر كقولنا للاسود الاكاتب اما ان يكون
هذا اسودا او كاتبا فانه لا منافاة بين مفهوم
الاسود والكاتب لكن انفق لحقق السواد وانتفاء
الكابة فلا يصدقاه لانتفاء الكتابة ولا يكذبان
لوجود السواد هذا في الحقيقة واقفا في مانعة الجمع
وامنة الخلق فيمكن استخراجهما من هذا المثال
ثم الحكم بالترزم والعناد وغيرهما في الشرطية المصلحة
والمفصلة ان كان على جميع التقادير من الازمان
والاوضاع ثابتا للمقدم فكلية اي والسرطة كلية
كقولنا كل ما كان زيدا انسانا فهو حيوان فالحكم بلزوم
الحوانية للانسان ثابت على جميع التقادير من
الازمان والازمان الممكنة الاجتماع مع المقدم
او بعضها بالجر عطف على جميع تقادير اي ان لم يكن
الحكم على جميع التقادير من الازمان والاوضاع بل
يكون على بعض التقادير فلا يلزم لغير الحكم على
بعض التقادير والازمان مطلقا او على بعضها مقينا
فان كان على بعضها مطلقا من غير تعيين جزئية

نحو قولنا قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا
 فان الحكم باللزوم ليس على جميع الازمان والامضاء
 بل على بعضها مطلقا او معينا عطف على قوله
 مطلقا اي ان كان الحكم على بعض الازمان معينا
 فخصية كقولنا ان جئني البرم اكرمتك فاعلم
 ان الامضاء والازمان في الشرطية بمنزلة الافراد
 في الجملة فان كان الحكم باللزوم والعناد في زمان
 معين فخصية وخصوصية والاتقان بين كمية
 الزمان جميعا وبعضه فخصوصية والاتقان فمهمة
 وبابه بيان الكمية لسمى سورافسور الموجبة الكلية
 من المتصلة كلما ومهما ومتى ومن المتصلة دائما
 وسورالسالة الكلية منها ليس البتة وسور
 الموجبة الجزئية منها قد يكون والسالة الجزئية
 منها قد لا يكون واطلاق لفظة لو وان واما في الالاتصال
 والافتصال للاعمال وطرفا الشرطية اي المقدم
 التالي وان كانا بعد التركيب قضية واحدة لكنهما
 في الاصل قضيتان اما جمليتان كقولنا كلما كان
 الشئ انسانا فهو حيوان واما ان يكون العدد زوجا
 او فردا او متصلتان كقولنا كلما كان الشئ انسانا

المنزلة الجزئية الحقيقية
 المنزلة الحقيقية

المنزلة الجزئية الحقيقية
 المنزلة الحقيقية

انسانا فهو حيوان وكلما لم يكن الشئ حيوانا فهو لم يكن
 انسانا واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة لم
 يكن النهار موجودا او منفصلتان كقولنا كلما كان
 دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا دائما اما
 ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم واما
 ان يكون واما ان يكون اما ان يكون العدد زوجا
 او فردا واما ان يكون اما ان يكون العدد لازوا
 ولا فردا او مختلفتان في الحمل والاتصال والافتصال
 بان يكون طرفاهما اما جملة ومتصلة او جملة و
 منفصلة او متصلة ومنفصلة والامثلة غير
 خافية على المتأمل ثم طرفا الشرطية وان كانا قبل
 التركيب قضيتين تامتين الا انها خرجتا بزيادة
 اداة الاتصال او الافتصال عن التام فان قولنا
 الشمس طالعة قضية فكون تامة في الاقادة لكن اذا
 اوردنا اداة الاتصال عليه وقولنا ان كانت الشمس
 طالعة خرجت عن ان يكون قضية فكون خارجة
 عن التام بزيادة اداة الاتصال وكذا قولنا العدد
 زوج قضية وبزيادة اداة الاتصال عليه خرجت

عن التمام ولقد فرغنا عن تمام تعريف القضايا
وتقسيمها الى الاقسام فحان لنا ان نشرع في
بيان الاحكام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام
فصل في التناقض وهو حقيق بالتقدم على سائر
الاحكام لتوقف غيره عليه فلذا قدمه وقال في تعريفه
التناقض اختلاف قضيتين خرج اختلاف مفردين
ومفرد وقضية ثم الاختلاف قد يكون بحيث يلزم
لذاته من صدق كل من القضيتين كذبا لاخرى
ومن كذب كل صدق الاخرى وقد لا يكون كذلك
وبقوله بحيث يلزم لذاته اي لذات الاختلاف من
صدق كل من القضيتين كذبا لاخرى وبالعكس
خرج الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك فانه لا يتوجب
تحقق التناقض كالاختلاف الذي بين قولنا زيد
ساكن زيد ليس يتحرك فانه لا يوجب تحقق
التناقض لصدق كل من القضيتين وكما لا يتحقق
الذي بين قولنا زيد انسان زيد ليس بناطوق
فانه وان لم يفر من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس
لكن لذات الاختلاف بل بواسطة انجاب احدهما
في قوة ايجاب في الاخرى وسلب احدهما

في كونهما في كونهما

اي بيا واسطة في كونه
فصل في المادة

وسلب احدهما في قوة سلب الاخرى وكما اختلف
الذي بين الوجبة والسالبة الكليتين او الجزئيتين
مخوف لنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانساق
بحيوان وبعض الانساق حيوان وبعض الانساق ليس
بحيوان فانه وان لم يفر من ذلك لكن لذات الاختلاف
بل لخصوص المادة ولو كان لذات الاختلاف لزم تحقق
التناقض في كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك فخرج
ما عدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه ثم بين
الاختلاف لمعتبرة في تحقق التناقض فقال ولا بد
في التناقض من اختلاف اي اختلاف القضيتين
في الكيف اي الاجاب والسلب وفي الكم اي الكلية
والجزئية وفي الجهة اي الضرورة والامكان والديموم
والاطلاق وغيرها من الجهات فالقضيتان ان كانتا
شخصيتين فلا بد من الاختلاف في الكيف وان كانتا
محصورتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الكم
لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة
يكون الموضوع فيها اعم وان كانتا موجهتين
فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الجهة لصدق الممكنتين
وكذب الضرورتين في مادة الامكان واعلم ان

ج

ان المهملة من المحصورات في الحقيقة لما قرأ فيها
في قوة الجزئية تحكمها حكمها والاتحاد بالجر عطف
على قوله الاختلاف اي كما لا بد من تحقق التناقض
من الاختلاف في الامور الثلاثة المذكورة وهي
الكيف والكم والجهة كذلك لا بد من الاتحاد فيما عداها
اي فيما عدا الكيف والكم والجهة فلا بد من التناقض
من اختلاف واتحاد اما الاختلاف ففي الامور
الثلاثة المذكورة واما الاتحاد ففيها عداها
واختلف في ذلك فقبل يجب الاتحاد في ثمانية اشياء
الموضوع والمحمول والزمان والمكان والاضافة
والشرط والقوة والفعل والجزاء والكل فلا يناقض
زيد قائم عمر وليس بقاء لا اختلاف الموضوع ولا
زيد قائم لزيد ليس بقاء لا اختلاف المحمول ولا
زيد قائم اي لزيد ليس بقاء اي نهائيا لا اختلاف
الزمان ولا زيد قائم اي في المسجد زيد ليس بقاء
اي في السوق لا اختلاف المكان ولا زيد اب اي
ليكر زيد ليس باب اي لعمر ولا اختلاف ولا الجسم
مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق
للبصر اي بشرط كونه اسود لا اختلاف الشرط ولا الجنس

ولا الخمس في الدن مسكرا اي بالقوة الخمس
في الدن ليس بمسكرا وبالفعل لا اختلاف القوة
والفعل ولا الزنجي اسود اي بعينه الزنجي ليس
باسود اي كله لا اختلاف الجزء والكل فهذه الوحدات
الثمانية التي ذكرها القدماء في تحقيق التناقض
واما عند المتأخرين فيكفي وحدتان وحدة
الموضوع ووحدة المحمول والوحدات الباقية
مندرجة فيها فوحدة الشرط والجزء والكل مندرجة
في وحدة الموضوع ووحدة الزمان والمكان والاضافة
والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول وفك
ظاهر عند التأمل وعند المحققين ان المعينة
تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية فخريرد
السلب واليجاب على شئ واحد فان وحدتها
تتضمن الوحدات الثمانية وعدم وحدة شئ
من الوحدات تتلزم الاختلاف النسبة ولا
فلا حصر فيما ذكره لا ارتفاع التناقض باختلاف
الالة نحو زيد كاتب اي بالقلم الواسطي زيد
ليس بكاتب اي بالقلم التركي والعلة نحو النجار عامل
اي لسلطان النجار غير عامل اي لغيره والمفعول به

مخزن داتا صار كبحر وازد ليس بضارب بلكبر
والمتميز نحو عندى عشرون اى درهما ليس عندى
عشرون اى دينار الى غير ذلك واعلم ان كيفية
التناقض في القضايا الغير الموجهة معلومة
لمجرد الاختلاف في الكيف والكم والجهة اذ
الجهات كثيرة لا يعرف ان هذه الجهة مثلا منقضة
لا تجره فلماذا بين حال القضايا الموجهة وفي
غيرها فقال والنقيض للضرورة هو الممكنة
العامة لان اثبات الضرورة في جانب لا يجاب
وهو مفهوم الضرورية الموجبة مناقض لسلب
الضرورة عن جانب الاجاب وهو مفهوم السالبة
الممكنة وكذا اثبات الضرورة في جانب السلب
وهو مفهوم الضرورية السالبة مناقض لسلب
الضرورة عن جانب السلب وهو مفهوم الموجبة
الممكنة والنقيض للدائمة هو المطلقة العامة
لانا الاجاب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة
الموجبة بنا في السلب في بعض الاوقات وهو مفهوم
المطلقة السالبة وكذا السلب في كل الاوقات وهو
مفهوم العامة السالبة بنا في الاجاب في بعض الاوقات

في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة الموجبة و
النقيض للضرورة العامة هو الحينية الممكنة
التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف
عن الجانب المخالف للحكم وهي قضية بسيطة لم تذكر
في البسائط واحتج اليها في نقيض بعض البسائط
ونسبته الى الضرورة العامة كنسبة الممكنة العامة
الى الضرورية فكما ان الضرورة الذاتية تنافي الا مكان
الذاتي كذلك الضرورة الوصفية تنافي الامكان
الوصفي ومن ههنا يعلم ان نقيض الوصفية
المطلقة هو الممكنة الزمنية لان الضرورة بحسب الوقت
المعائن تناقض سلبها بحسب ذلك الوقت وكذا
نقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة لانه
الضرورة في وقت ما بنا في سلبها في جميع الاوقات
والنقيض للعرفية العامة هو الحينية المطلقة
التي حكم فيها بفعالية النسبة في بعض اوقات
وصف الموضوع ونسبتها الى العرفية العامة
كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان
الدوام الذاتي بنا في الاطلاق الذاتي كذلك
الدوام الوصفي بنا في الاطلاق الوصفي فعدا نقا

البسيط واما النقيض للمركب فهو المفهوم المرتد
 بين نقيضي الجزئين والمفهوم المرتد بالحقيقة
 منفصلة مانعة الخلق مركبة من نقيضي الجزئين
 فيكون طريق نقيض المركبة ان يخلل المركب بالجزئين
 ويؤخذ لكل جزء نقيضه ويركب وينقيض
 الجزئين منفصلة مانعة الخلق فيقال افا
 هذا النقيض واما ذلك ثم من احاط بحقايق
 المركبات ونقايط البسائط لا يخفى عليه طريق
 اخذ نقيض المركبة وان غمر عليه فليتنظر الى
 المشروطة الخاصة المركبة من مشروطة عامة
 موافقة لاصل القضية في الكيف ومن مطلق
 عامة مخالفة له في الكيف ايضا فان نقيضها
 اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة الموافقة
 لان نقيض الجزء الاول اي المشروطة العامة الموافقة
 هو الحينية الممكنة المخالفة ونقيض الجزء الثاني
 اي المطلقة العامة المخالفة هو الدائمة الموافقة
 فاذا قلنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع
 بالامكان الحيني واما بعض الكاتب متحرك الاصابع
 دائما وهذه المنفصلة المانعة الخلق المركبة من نقيضي

2. ما دام كاتب لا دائما
 فنقيضها انما ليس
 ان كان متحرك
 الاصابع مع

من نقيضي الجزئين واطلاق النقيض على هذا المفهوم
 المرتد باعتبار انه لا زمر مساو للنقيض باعتبار
 انه نقيض حقيقة اذ نقيض الشيء بالحقيقة
 هو رفع ذلك الشيء والقضية المركبة لما كانت
 عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالاجزاء
 والسلب فنقيضها رفع ذلك المجموع والمفهوم
 المرتد ليس نفس الرفع لكنه مساو له تا مل ثم هذا
 المفهوم المرتد انما هو نقيض المركبة الكلية لكن
 في المركبة الجزئية لا يكفي في نقيضها ما ذكرنا
 من المفهوم المرتد بل الحق في نقيضها ان ترد
 بين نقيضي الجزئين بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع
 فيقال في نقيضها كل فرد من افراد الموضوع لا
 يخلو عن نقيضي الجزئين وانما لا يكفي المفهوم
 المرتد في نقيض المركبة الجزئية لجواز كذب
 الجسم والمفهوم المرتد معا ولبنينه في مادة
 الوجودية اللادائية لبقاس سائر القضايا عليها
 فنقول من الجائز ان يكون المحول ثابتا دائما لبعض
 افراد الموضوع مسلوبا دائما عن الافراد الاخرى
 كالحوان مثلا فانه ثابت دائما لبعض افراد الجسم

مسلوب دائما عن بعض اخر ففي هذه المادة تكذب
 الجزئية الالادائية والمفهوم المردد معا اما كذب
 الجزئية الالادائية اي قولنا بعض الجسم حيوان لا دائما
 فلان مفهوم الجزئية الالادائية ان يكون بعض افراد
 الموضوع بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه اخرى
 ولا شيء من افراد الموضوع في المادة المفروضة كذلك
 اذ ليس شيء من افراد الجسم بحيث يثبت له الحيوان تارة
 ويسلب عنه اخرى فنكذب الجزئية الالادائية واما كذب
 المفهوم المردد فلذلك كذب الموجبة والسالبة الكليتين
 اللتين ركب المفهوم المردد منهما اما كذب الموجبة
 الكلية اي قولنا كل جسم حيوان دائما فلان المحمول
 مسلوب دائما عن بعض افراد الجسم فكيف يكون ثابتا
 لجميعها واما كذب السالبة الكلية اي قولنا لا شيء
 من الجسم حيوان دائما فلان المحمول ثابت دائما لبعض
 افراد الجسم فكيف يكون مسلوبا دائما عن جميعها
 واما كذب الموجبة والسالبة الكليتين كذب المفهوم
 المردد لا محالة لانه مركب من قيتين ان المفهوم
 المردد لا يكفر في نقيض المركبة الجزئية بل حتى في
 نقيضها ان يرد من بعض الجزئيين لكل واحد من افراد

من افراد الموضوع فيقال في المادة المذكورة كل فرد
 فرد من افراد الجسم اما حيوان دائما وليس حيوان
 دائما وهذا نقيض المركبة الجزئية اي قولنا بعض
 الجسم حيوان لا دائما لانه اذا لم يصدق ان بعض افراد
 الجسم بحيث يثبت له المحمول تارة ويسلب عنه اخرى
 صدقا ان كل واحد من افراد الجسم اما يثبت له الحيوان
 دائما او يسلب عنه دائما تاقل **فصل في العكس المستوي**
 والعكس يطلق على المعنى المصدري اي تبديل
 القضية وعلى القضية الحاصلة بالتبديل كما يقال مثلا
 عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية والمصنف اجري
 الكلام على الاصطلاح الاول فقال العكس المستوي
 تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكلف
 والمراد بالتبديل جعل الموضوع والمقدم محمولاً وتاليا
 وجعل المحمول والتالي موضوعاً ومقدماً كقولنا
 في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان
 وفي كلما كانت النار موجودة كانت احراراً
 موجودة قد يكون اذا كانت احراراً موجودة كانت
 النار موجودة والمراد ببقاء الصدق ان الاصل
 لو كان صادقا كان العكس صادقا لان العكس لازم

يتبين من السبب واردة السبب

وسواء كانت في المثال فتدبر بدون اللزوم وسواء كانت في
 واللائم اما اذا دخل في اللزوم كما تترتب
 القبول قوله تعالى يعلمون اطاعوا في
 اذا نهي او غير ذلك من كلامه
 ثلاث كانا ونحوه في كلامه
 على الله تعالى في كلامه
 والاصل احواله

الخاص بدور العاقر هذا بحسب الكم واما بحسب
الجهة فمن الموجبات تنعكس لدايمتان اي انقوارة
والدائمة والعامتان اي المشروطة والعرفية جنبية
مطلقة لانه اذا صدق كل **ج** باحدى الجهات
الاربعة اي بالضرورة او دائما او ادام **ج** وجب
ان يصدق بعض **ج** حين هو ب والافلاشي
من **ج** ما دام **ب** وتضمها الى الاصل ^{يعكس بعض}
الى الاصل هكذا كل **ج** باحدى الجهات المذكورة
ولاشئ من **ج** ما دام **ب** ينتج لاشئ من **ج**
بالضرورة او دائما او ادام **ج** وهو محال تاشر من
نقيض العكس فالعكس حق وتنعكس المشروطة
والعرفية الخاصتان جنبية لادائمة لانه اذا
صدق بالضرورة او دائما كل **ج** ما دام **ج**
لا دائما صدق بعض **ج** حين هو ب لا دائما
اما المطلقة الحينية المطلقة وهي بعض **ج**
حين هو ب فلكونها لازمة للمشرطة والعرفية
العامةين ولازم العامةين لازم الخاصتين
واما اللادوام وهو بعض **ج** بالاطلاق
فانه لو كذب لصدق كل **ج** دائما وتضمها صغيرا

صغرى الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا
بالضرورة او دائما كل **ج** ما دام ينتج كل **ب**
دائما ثم تضمها صغرى الى الثاني من الاصل وهو
قولنا لاشئ من **ج** باطلاق العاقر ينتج لا
شئ من **ب** بالاطلاق فيلزم اجتماع
النقيضين وتنعكس الوقتيتان اي الوقتية و
المنتشرة والوجوديتان اي اللادائمة والضرورة
والمطلقة العامة مطلقة عامة لانه اذا صدق
كل **ج** باحدى الجهات الخمس المذكورة في بعض **ج**
بالاطلاق والافلاشي من **ج** دائما وهو مع
الاصل ينتج لاشئ من **ج** دائما وانه محال
ولا عكس للمكانتين العامة والخاصة على مذهب
الشيخ فانه يشترط في وصف الموضوع ان يكون
ثابتا للموضوع بالفعل فعلى هذا يكون مفهوم
كل **ج** بالانكسار ان كل كان **ج** بالفعل **ب** بالان
وضوحا ان يكون بالامكان ولا يخرج من القوة
الى الفعل اضلا فلا يصدق في عكسه بعض ما هو
بالفعل **ج** بالامكان واما على مذهب الغرابي
فجاز انعكاسها لنفسها لانه لم يشترط في وصف

الموضوع بثبوت الموضوع بالفعل بل اكتفى بالمكان
فيكون مفهوم كل **ج** **ب** ان كل ما هو **ج** بالمكان
بالامكان وتنعكس الى بعض ما هو **ج** بالمكان **ب**
بالامكان ومن السوال ب تنعكس الدائمات
دائمة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من
ج **ب** ف دائما لاشئ من **ج** **ب** والاف بعض **ب** **ج**
بالاطلاق وهو مع الاصل ينتج بعض **ب** ليس **ب**
وانه محال وتنعكس المشروطة والعرفية العامة
عرفية عامة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
لاشئ من **ج** **ب** ما دام **ج** صدق لاشئ من **ج** **ب**
ما دام **ب** والاف بعض **ج** حين هو **ب** وهو مع
الاصل ينتج بعض **ب** ليس **ب** وانه محال وتنعكس
المشروطة والعرفية الخاصتان عرفية عامة
لادائمة في البعض والعرفية الدائمة في البعض
قضبة مركبة من عرفية عامة كلية ومطلقة
عامة جزئية اما العرفية العامة فهي الجزء
الاول واما المطلقة العامة الجزئية فهي
مفهوم الدوام في البعض واذا عرفت ذلك
فنقول الخاصتان انعكسان الى العرفية العامة

المقيدة

العامة المقيدة بالدوام في البعض لانه اذا
صدق بالضرورة او دائما لاشئ من **ج** **ب** ما دام
ج **ب** لا دائما صدق لاشئ من **ج** **ب** ما دام **ب** لا دائما
في البعض ما صدق العرفية العامة وهي لاشئ
من **ج** **ب** ما دام **ب** فلكونها لازمة للعامة
ولازم العام لازم الخاص واما صدق الدوام
في البعض فلانه لو لم يصدق بعض **ج** **ب** بالفعل
لصدق لاشئ من **ج** **ب** دائما وينعكس الى شئ من
ج **ب** دائما وقد كان كل **ج** **ب** بالفعل لجم لا دوام
الاصل وانما لم تنعكسا الى العرفية العامة المقيدة
بالدوام في الكل لان الدوام في السالبتين كليتين
اشارة الى مطلقة عامة موجبة كلية والموجبة
الكلية تنعكس جزئية تامل والبيان في الكل اي
بيان انعكاس جميع القضايا المذكورة من الموجبة
والسالبة ان نقيض انعكاس مع ينتج المحال
وهذا البيان يسمى بالخلف وهو اتي بالمطلوب
بابطال نقيضه على ما سيجي في القياس وحاصله انه
اذا لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو مع
الاصل ينتج المحال كما ذكرنا غير مرة والمحال نائش

الاصل صح

من نقيض العكس ولا عكس للبواقي من القضايا
السؤال وهي هذه القضايا بالنقض أي يجب
النقض الوارد على الانعكاس وذلك أن الوقيعة
أخص تلك القضايا المذكورة وهي لا تنعكس فلا
تنعكس القضايا المذكورة لأنه إذا لم تنعكس
الأخص لم تنعكس الأعم أما أن الوقيعة أخص
القضايا المذكورة فيظهر بآد في تأمل وأما أنها
لا تنعكس فالصدق قولنا لا شيء من القيم بخسف
وقت الترتيب لا دائما مع كذب بعض المخسفين
ليس يقم بالأمكن العام الذي هو أعم الجهات
وأما أنه إذا لم يعكس لاخص لم تنعكس الأعم فلا
لو انعكس الأعم لا انعكس الأخص لأن العكس لازم
القضية ولازم الأعم لازم الأخص وأعلم أن
القضايا الموجبة الموجبة كلية كانت أو جزئية
تنعكس موجبة جزئية إلا المملتين فإنها لا تنعكس
على مذهب الشيخ وأما السؤال فإن كانت كلية
فست منها تنعكس وهي الدائمات والعامة
والخاصات وسبع منها لا تنعكس وهي الوقتيات
والوجوديات والممكنات والمطلقة العامة

الوقتيات والوجوديات
والممكنات والمطلقة العامة
وانما لم تنعكس هذه القضايا

العامة وإن كانت جزئية فلا تنعكس منها
إلا المشروطة والعرفية الخاصتان فقط فإنها
تنعكس عرفية خاصة والبيان في انعكاسها بين
القاضيتين سؤالا فتراض وذلك طريقا آخر
في إثبات العكس ومحصله فرض ذات الموضوع
شئنا سمينا وحمل وصف في الموضوع والمحمول عليه
ليحصل مفهوما للعكس وسنذكر لهذا
البحث زيادة تحقيق في عكس النقيض فإن قلت
قد ذكر المصنف في أول الفصل أن السالبة الجزئية
لا تنعكس وانت صرحت بالانعكاس الخاصتين
من السالبة الجزئية قلت أراد المصنف بعدم
انعكاس السالبة الجزئية أنها لا تنعكس بحسب
الكلمة ونحن نبين أن انعكاسها بحسب الجهة
فلا نصادف ويدل على صحة هذا التوجيه
قول المصنف وأما بحسب الجهة ويمكن أن يقال
قوله والسالبة الجزئية لا تنعكس أن لا يلزمها
العكس لزوما كلياً وذلك بحقق بعدم
انعكاسها في صورة واحدة فقط فلا يفتض
عدم انعكاسها مطلقا **فصل** عكس النقيض

تبدل نقيض الطرفين بان يجعل نقيض الجزء
الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني اولا مع
بقاء الصدق والكيف فقولنا كل جـ
انعكس بعكس النقيض الى كل ما ليس بـ ليس جـ
وهذا على رأى المتقدمين او جعل بالرفع عطف
على قوله بتبدل اى عكس النقيض اما بتبدل نقيض
الطرفين مع بقاء الصدق والكيف على ما
اختاره المتقدمون او جعل نقيض الطرفين الجزء
الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع مخالفة الكيف
وبقاء الصدق على رأى المتأخرين فقولنا
كل جـ بـ العكس عندهم الى الاشئ مما ليس بـ جـ
وقد عرفت معنى بقاء الصدق والكيف في
العكس المستوي فلا تعيده واما معنى مخالفة
الكيف وهو ان الاصل ان كان موجبا كان
العكس سالبا وان كان سالبا فوجبا وعليك تبصير
المثال لتطالع على حقيقة المقال وحكم الموجبات
ههنا اى 2 عكس لنقيض حكم السوالب 2
العكس المستوي وبالعكس حتى ان الموجبة الكلية
ههنا انعكس موجبة كلية والجزئية لا انعكس مطلقا

هذا هو العكس المستوي
وهو الذي لا يغير في الحكم
فان كان الحكم موجبا
فالعكس موجبا
فان كان الحكم سالبا
فالعكس سالبا

مطلقا والسالبة كلية كانت او جزئية تنعكس
جزئية واعلم ان هذا الحكم الذي سيجي بعده
انما هو في عكس النقيض على رأى المتقدمين
لا المتأخرين وانما لم يذكر عكس لنقيض المعبر
عند المتأخرين اما لانه عكس النقيض بالمعنى
الذي ذكره المتأخرون غير مستعمل في العلوم
على ما صرح به السيد العلامة في حواشيه واما
لان حكم القضايا في عكس النقيض المعبر عند
المتأخرين ليس بحكمها في المستوى فلو شرع فيه
لاحتاج الى تطويل الكلام اذ لا يمكن الاحالة على
العكس المستوي فلهذا تركه اهتما ما بشأن الا
واحتراز اغر التطويل والاكثر والبيان
في انعكاس القضايا بعكس النقيض هو البيان
المذكور في انعكاسها بالعكس المستوي من غير
فرق وكذا النقيض الوارد على انعكاس القضايا
ههنا هو النقيض الوارد على انعكاسها
ثم فكل قضية تنعكس في العكس المستوي بدليل
يتعكس هذه القضية في عكس النقيض بعين
ذلك الدليل وكل قضية لم تنعكس في سبب نقص

خصا

لم تنعكس بها ايضا بسبب ذلك النقص عليك
الاعتبار والامتحان فيما اعطيناك من القانو
الكلى لكن لا تفعل عما ذكرنا من ان حكم الموجبة
ههنا حكم السوالب في العكس المستوى وبالعكس
وبين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية
هنا ومن السالبة الجزئية ثم اى في العكس المستوى
الى العرفية والخاصة ببيان اخر غير البيان المذكور
في العكس المستوى وحاصل المعنى انه قد بين
انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هنا
اى في عكس النقيض وانعكاس الخاصتين
من السالبة الجزئية ثم اى في عكس المستوى الى
العرفية الخاصة لكن السان في انعكاسها غير
البيان الذى ذكره المصنف في العكس المستوى
وهو الخلف بل البيا هو الافتراض الذى ذكرته
فبل الشروع في عكس النقيض ولبنين ذلك في العكس
اولا ثم في عكس النقيض ثانيا فنقول اذا صدق
بالضرورة او دائما ليس بعض **ج** مادام **ج** لا دائما
صدق دائما ليس بعض **ب** **ج** مادام **ب** لا دائما
لانا نفرض الموضوع وهو بعض **ج** فد **ج** وهو

وهو ظاهر و**د** **ب** بحكم لا دوام الاصل لان مفهوم
اللا دوام ان بعض **ج** **ب** بالفعل وقد فرضنا ذلك
البعض **د** **ب** بحكم اللا دوام وليس **ج** مادام **ب**
والا لكان **ج** حين هو **ب** فيكون **ب** حين هو **ج** وقد
كان ليس **ب** مادام **ج** هذا خلف واذا صدق
الباء والجيم على ال ونا فينا فيه اى متى كان **ج** لم يكن **ب**
ومتى كان **ب** لم يكن **ج** صدق ليس بعض **ج** مادام **ب**
وهو الجزء الاول من العكس وما صدق على دانه **ج** با
صدق بعض **ج** بالفعل وهو مفهوم اللا دوام
فيصدق العكس فيصدق العكس بجزئية هذا في
انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية بالعكس
المستوى وانما انعكاسها من الموجبة الجزئية بعكس
النقيض فيبانه بالطريق المذكور ان يقال اذا صدق
بالضرورة او دائما بعض **ج** **ب** مادام **ج** لا دائما
فبعضه ليس **ب** ليس **ج** مادام ليس **ج** لا دائما لانا
نفرض الموضوع وقد ليس بالفعل بحكم لا دوام الاصل
لان مفهوم اللا دوام ان بعض **ج** ليس هو **ب** بالفعل
وقد فرضنا ذلك البعض وقد ليس **ب** بحكم اللا دوام
و**د** ليس **ج** مادام ليس **ب** والا لكان **ج** حين هو **ب**

فيكون ليس بـ ما دام ج وقد كان بـ ما دام ج هذا

خلف ج بالفعل وهو ظاهر وإذا صدق على د انه ليس بـ وانه ليس ج ما دام ليس بـ صدق ببعض ليس ج

ليس بـ ما دام ليس بـ وهذا هو الجزء الأول من العكس ولما صدق على د انه ج بالفعل فبعض ليس بـ ج

بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس بجزئية فصل في القياس ولما فرغ من مبادئ التصديقات شرع في مقاصدها وهي باب

القياس فقال القياس قول مؤلف من قضايها يلزمه لذاته قول آخر فالقول وهو المفهوم المركب العقلي

او الملفوظ جنس يشمل القياس وغيره من القضية

البسيطة والمركبة والاستقراء والتمثيل وقياس المساوات وقوله مؤلف من قضايها يخرج القضية البسيطة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها

فانها ليست مؤلفة وقوله يلزمه يخرج الاستقراء غير التام ان صدق ما قبله فانه لا يلزم عنه نقيضه

فانها وان كانا مؤلفين من القضايا لكن لا يلزمهما قول آخر لكونهما ظنيين كما سبق وقوله لذاته يخرج قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق

بشيء واحد

فانها ليست مؤلفة وقوله يلزمه يخرج الاستقراء غير التام ان صدق ما قبله فانه لا يلزم عنه نقيضه

فانها وان كانا مؤلفين من القضايا لكن لا يلزمهما قول آخر لكونهما ظنيين كما سبق وقوله لذاته يخرج قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق

ليس ج ما دام ما ه
قول مؤلف من قضيتين متعلقين
بشيء واحد
فانها ليست مؤلفة
وقوله يلزمه يخرج الاستقراء
غير التام ان صدق ما قبله
فانه لا يلزم عنه نقيضه
فانها وان كانا مؤلفين
من القضايا لكن لا يلزمهما
قول آخر لكونهما ظنيين
كما سبق وقوله لذاته يخرج
قياس المساواة وهو ما يتركب
من قضيتين متعلقين بشيء
واحد

متعلق مجزئاً وليها يكون موضوع الاخرى كقولنا

ا مساو لب وب مساو لج فانه لا يلزم ان يكون

ا مساو ج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية

وهي ان كل مساو لمساوي مساو وهذا لم يتحقق

ذلك الاستلزام الا حيث تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كما في قولنا نصف ب وب

نصف ج لم يلزم منه ان نصف ج لان نصف ج لا يكون نصفاً بوجوب التعريف القضية المركبة

المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها فان المراد بالقضايا فوق قضية واحدة وكذا كل جمع يستعمل

في هذا الفن اللهم الا ان يقال المراد بالقضايا هو القضايا المستقلة التي عبر فيها عن الحكم اليجابي

والسلبى بعبارة مستقلة والقضية المركبة ليست كذلك اذ لم يعبر فيها عن الحكم اليجابي والسلبى بعبارة

مستقلة بل عبر بالادوام واللا ضرورة فعمل هذا يكون التعريف مانعاً ثم المراد بالقول الاخر هو

النتيجة ومعنى آخرتها ان لا يكون احدي مقدمتي القياس الاقتراني والاستثنائي لان لا يكون

جزء من احدي المقدمتين وانما اشتراط الاخرية اذ

لولاها

متعلق مجزئاً وليها يكون موضوع الاخرى كقولنا
ا مساو لب وب مساو لج فانه لا يلزم ان يكون
ا مساو ج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية
وهي ان كل مساو لمساوي مساو وهذا لم يتحقق
ذلك الاستلزام الا حيث تصدق هذه المقدمة وحيث لا فلا كما في قولنا نصف ب وب
نصف ج لم يلزم منه ان نصف ج لان نصف ج لا يكون نصفاً بوجوب التعريف القضية المركبة
المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها فان المراد بالقضايا فوق قضية واحدة وكذا كل جمع يستعمل
في هذا الفن اللهم الا ان يقال المراد بالقضايا هو القضايا المستقلة التي عبر فيها عن الحكم اليجابي
والسلبى بعبارة مستقلة والقضية المركبة ليست كذلك اذ لم يعبر فيها عن الحكم اليجابي والسلبى بعبارة
مستقلة بل عبر بالادوام واللا ضرورة فعمل هذا يكون التعريف مانعاً ثم المراد بالقول الاخر هو
النتيجة ومعنى آخرتها ان لا يكون احدي مقدمتي القياس الاقتراني والاستثنائي لان لا يكون
جزء من احدي المقدمتين وانما اشتراط الاخرية اذ لولاها

كما نفرد بنفسيه من غير ان يكون له
 انما هو من غير ان يكون له

لكان اقا هذيانا او مصادرة على المطلوب شتملا
 على الدور المهر وب منه ثم القياس اما افترا في واما
 استثنائي لان القول الاخر اما ان يكون مذكورا في
 القياس بمادته وهيئته او لا فان كان القول الاخر
 النتيجة مذكورا في اي في القياس بمادته اي طرفيه
 وهيئته اي صورته فاستثنائي كقولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود لكون الشمس طالعة
 فالنهار موجود فالقول الاخر وهو النهار موجود
 مذكور في القياس بمادته وهيئته وفي العبارة
 بحث لاننا لو قلنا في المثال الشمس ليست بطالعة
 ينتج النهار لسن موجود وحسب لم يصدق التوفيق عليه
 لعدم ذكر النتيجة بمادتها وهيئتها في القياس
 بل المذكور فيه نقيض النتيجة ولهذا وقع في سائر
 الكتب المنطقية ان القياس الاستثنائي هو ما يكون
 غير النتيجة او نقيضها مذكورا فيها بالفعل ففي
 العبارت سهو البناء او تسامح من المصنف عليه الرحمه
 واما سمي استثنائي لاشتمالها على اداة الاستثنائي
 وهي لكن والاي فان لم يكن القول الاخر مذكورا في
 مادته وهيئته فافترا في كقولنا كل جسم مؤلف

المصادرة على المطلوب هو التي
 تجعل النتيجة جزء القياس او يلزم النتيجة
 من جزء القياس كقولك الان ينتج
 ان الشمس طالعة لان القول الاخر
 فالنهار موجود فالقول الاخر وهو النهار موجود
 مذكور في القياس بمادته وهيئته وفي العبارة
 بحث لاننا لو قلنا في المثال الشمس ليست بطالعة
 ينتج النهار لسن موجود وحسب لم يصدق التوفيق عليه
 لعدم ذكر النتيجة بمادتها وهيئتها في القياس
 بل المذكور فيه نقيض النتيجة ولهذا وقع في سائر
 الكتب المنطقية ان القياس الاستثنائي هو ما يكون
 غير النتيجة او نقيضها مذكورا فيها بالفعل ففي
 العبارت سهو البناء او تسامح من المصنف عليه الرحمه
 واما سمي استثنائي لاشتمالها على اداة الاستثنائي
 وهي لكن والاي فان لم يكن القول الاخر مذكورا في
 مادته وهيئته فافترا في كقولنا كل جسم مؤلف

مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث فالقول الاخر
 وهو كل جسم محدث ليس مذكورا في القياس بهيئته
 ويسمى افترا في افترا في الحدود وفيه واستوفى الحدود
 بعيد ذلك ثم الافترا في اما حمل ان تركب من الحليات
 او شرط ان لم تركب منها واما فرغ عن تعريف القياس
 ونقيضه الى قسمين شرع في الاقسام وابتدا بالافترا
 المركب من الحلي وهو يشتمل على حدود ثلاثة موضوع
 المطلوب ومحموله والمتكررين فيهما في المقدمتين
 فقال وموضوع المطلوب من الحلي يسمى حدا اصغر
 لانه في الغالب اصغر افراد من المحمول ومحموله يسمى
 حدا اكبر لانه في الغالب اكثر افراد من الموضوع
 والمتكررين فيهما في مقدمتي القياس سمي حدا اوسط
 لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور
 وما اي المقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغرى
 لانها ذات الاصغر وصاحبة والتي فيها الاكبر تسمى
 الكبرى لانها ذات الاكبر والهيئة الحاصلة من كيفية
 وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخيرين يسمى
 شتملا وهو منحصر في اربعة ادا اوسط اما محمول
 الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل الاول كقولنا

ان تركيب من الشرطيات الصرفة
 او تركيب من الحلي والشرطية كقولنا
 كلما كان في اب جلد وكلما كان جلد فخر

الافترا في افترا في العالم من غير ان يكون له

كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث وكل جسم محدث او مجموعها
اي محمول الصغرى والكبرى فالثاني فالشكل الثاني
كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الجماد حيوان فلا
شئ من الانسان بهما او موضوعهما فالثالث
كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
الاشخاص الحيوان ناطق او عكس الاول بان يكون الاوسط
موضوع الصغرى محمول الكبرى فالرابع فالشكل
الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق وانما وضعت الاشكال على
هذا الترتيب لان الشكل الاول يدير الى الانتاج اقرب
الى الطبع من سائر الاشكال فلذلك وضع اولاً ثم الثاني
لمشاركة الاول في اشرف مقدمته وهي الصغرى
المشتملة على موضوع المطلوب الذي هو اشرف
من المحمول ثم الثالث لمشاركة الاول في احدي
مقدمته وهي الكبرى ثم الرابع لعدم اشتراكه
مع الاول اصلاً وبشروط في الشكل الاول بحسب
الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الجهة فعلية
بان يكون الصغرى غير الممكنتين وبحسب الكم كلية
الكبرى بان يكون موضوعها كلياً لينتج هذه علة

علة غائية اي الغرض من وضع الشكل الاول والاشراط
في صفراء وكبراه ان ينتج الصغرى ان الموجبتان
الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية ينتجتان
الموجبتين كلية وجزئية فالصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى الموجبة ينتج الموجبة الكلية كقولنا كل **ب**
وكل **ب** ا فكل **ج** ا فالصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى
الموجبة الكلية ينتج الموجبة الجزئية كقولنا بعض
ج **ب** وكل **ب** ا فبعض **ج** ا ومع السالبة عطف
على قوله مع الموجبة اي الصغرى ان الموجبتان اما
مع الكبرى الموجبة الكلية واما مع الكبرى السالبة
الكلية فالاول ينتج الموجبتين كلية وجزئية والثاني
ينتج السالبتين كلية وجزئية بالضرورة متعلق بقوله
لينتج اي الانتاج في هذا الشكل ضروري ولا يحتاج
الى دليل بخلاف سائر الاشكال فان الانتاج فيها
اما بواسطة الخلف او غيره كما يسبحي وتفصيل قوله
مع السالبة السالبتين ان الصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة كلية كقولنا
كل **ج** **ب** ولا شئ من **ب** ا فلا شئ من **ج** ا والصغرى
الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة

جزئية كقولنا بعض **ب** ولا شيء من **ب** فبعض
ليس والحاصل ان الصغرى في هذا الشكل لا يكون
الا موجبة اعم من ان يكون كلية او جزئية والكبرى
لا يكون الا كلية اعم من ان يكون موجبة او سالبة
فيكون الضروب المنتجة اربعة حاصله من ضرب
الصغريين الموجبتين في الكبيرين الكلتيين
لكن القياس يقتضي ستة عشر ضربا حاصله من ضرب
الصغريين في المحصورات الاربعة في الكبيريات المحصورات
الاربعة الا ان اشتراط ايجاب الصغرى اسقط
ثمانية حاصله من ضرب الصغريين السالبتين في الكبيريات
الاربعة واشتراط كلية الكبرى اسقط اربعة حاصله
من ضرب الكبيرين الجزئيين في الصغريين الموجبتين
فبقيت الضروب المنتجة اربعة والامثلة المذكورة
وبشرط في الشكل الثاني لحسب الكيفية اختلافها
اختلاف الصغرى والكبرى في الكيف وان يكون
احدهما موجبة والاخرى سالبة لحسب الكمية
كلية الكبرى بان يكون موضوعها كلها واما لحسب
الجهة فنشترط فيه شرطان كل واحد منهما احدا لا مرتين
الشرط الاول ان يكون اما مع دوام الصغرى بان يكون

بان يكون الصغرى ضرورية او دائمة او انعكاس **ب**
سالبة الكبرى بان يكون الصغرى الكبرى والقضا يا
المنعكسة السوالب وهي ستة الدائمات
والعامتان والخاصتان والشرط الثاني كون
الممكنة مستعملة اما مع ضرورة او مع كبرى
مشرطة عامة او خاصة فالممكنة ان كانت صغرى
للاستعمل الامع ضرورة او مشروطة عامة
او خاصة وان كانت الكبرى لا يستعمل الامع
ضرورة فقط لينتج الصغرى والكبرى
الكلتيا ن اى الموجبة سالبة سالبة كلية كقولنا
في الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة
كل **ب** ولا شيء من **ب** فلا شيء من **ب** وهذا
هو الضرب الاول من هذا الشكل وفي الصغرى
السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية لا شيء من
ج وكل **اب** فلا شيء من **ج** وهذا هو الضرب
الثاني فيه والمختلفتان في الكم ايضا سالبة جزئية
فقوله المختلفتان عطف على قوله الكلتيان وقوله
وقوله سالبة جزئية عطف على قوله سالبة كلية فيكون
ضربا ب العطف على معنى عامل واحد وتكون

بمح عطف على قوله دوام
ان يكون مع دوام الصغرى
او انعكاس صح

الحاصل ان الصغرى والكبرى اما متفقان
في الكم بان يكونا كليتين او مختلفان في الكم بان
احدهما كلي و الاخرى جزئية فان كانتا متفقتين
فالنتيجة سالبة كلية كما قرأنا وان كانتا مختلفتين
فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة
الحرثة مع الكبرى السالبة الكلمة بعض **ج** ولا
شيء من **اب** فبعض **ج** ليس **ا** وهو الضرب الثالث
وفي الصغرى التالية جزئية مع الكبرى الموجبة
الكلمة بعض **ج** ليس **ب** وكل **اب** بعض **ج** ليس **ا**
وهو الضرب الرابع اما الضروب المنتجة من هذا
الشكل لحسب الواقع اربعة كما ذكرت با مثلتها
لكن القياس يقتضي ستة عشر على ما ذكرنا في الشكل
الاول الا ان اشتراط اختلاق الصغرى والكبرى
اسقط ثمانية واشتراط كلية الكبرى اربعة فبقيت
الضروب المنتجة اربعة ثم هذا الضرب ثمانية
بالخلف او عكس الكبرى او عكس الترتيب ثم
عكس النتيجة اما الخلف في هذا الشكل فهو ان
ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل صغرى القياس
فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول ينتج للماني

لما يناقض الصغرى فيقال في الضرب الاول وهذا
الشكل مثلا لو لم يصدق لاشئ من **ج** اصدق نقيضه
وهو بعض **ج** فتضم الى الكبرى القياس هكذا بعض **ج** **ا**
ولا شئ من **اب** ليس **ب** من الشكل الاول بعض **ج** ليس **ب**
وقد كانت الصغرى كل **ج** **ب** وهذا خلف وهو
يلزم من النقيض النتيجة فيكون محالا فالنتيجة
حق وانما قلنا يلزم الخلف من نقيض النتيجة لانه
لا يلزم من صورة القياس اذ هي على هيئتين الشكل
القول فتعين ان يلزم من المادة وليس من الكبرى
لانها مفروضة الصديق فالحصر ان يكون من
نقيض النتيجة واما عكس الكبرى فهو ان تنعكس
الكبرى ليرد الى الشكل الاول فينتج بديهية
كما يقال في الضرب الاول ايضا كل **ج** **ب** ولا شئ
من **ب** ليس **ب** من الشكل الاول لاشئ من **ج** **ا** وهو
المطلوب واما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو ان
الكبرى ثم تجعل كبرى وكبرى القياس صغرى
فينتظم قياس على هيئتين الشكل الاول ليس **ب**
لما تنعكس الى المطلوب كما يقال في الضرب الاول
لما تنعكس الى المطلوب كما يقال في الضرب الاول

الاول
الاول

للمخرج من الشكل الاول لا شيء من **ج** وينعكس الى
لا شيء من **ج** وهو المطلوب وهذا المعنى قوله ثم عكس
النتيجة **واعلم** ان الضرب الاول والثالث يمكن بيان
انتاجها بالخلف وبعكس الكبرى ولا يمكن بعكس
الترتيب لانه اذا عكس الترتيب مع السالبة صغرى
والسالبة لا تصلح لصغرية الشكل الاول وايضا
يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث كبرى وجزئية
لا تصلح الكبرى في الشكل الاول والضرب الثاني
يمكن بيان انتاجه بالخلف وبعكس الترتيب لا
بعكس الكبرى لانها لا يجابها لا تنعكس الجزئية
والحرية لا تصلح لكبروية الشكل الاول والآخر
الرابع فلا يمكن بيان انتاجه بعكس الكبرى لانها
لا يجابها لا تنعكس الحرية وهي لا تصلح لكبروية
الشكل الاول ولا بعكس الترتيب لان الصغرى سالبة
حرية وهي لا تنعكس وعلى تقدير انعكاسها لا تقع
في كبرى الشكل الاول بل بالخلف وهو ظاهر
وكذا الانتاج في ضرب الشكل الثالث والرابع
اما بالخلف وبعكس الكبرى والصغرى او الترتيب
كما سيأتي لكن في بعض الضروب يمكن بيان الانتاج

الانتاج باثنين منها فصاعدا وفي بعضها لا كل
ذلك يظهر بالتأمل ويشترط في الشكل الثالث بحسب
الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الجهة فعليتها
وبحسب الكم ان يكون الصغريان مع كلية احدهما
اي احدى المقدمتين الصغرى والكبرى لينتج الصغرى
اي ايجاب الصغرى وفعليتها الموجبتان اي الحرية
والكلية مع الكبرى الموجبة الكلية او بالعكس اي
الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الحرية
موجبة حرية مفعولة لينتج وفي العبارة تسامح لانه
قوله بالعكس يفهم منه ان يكون الكبيران الموجبتان
مع الصغرى الموجبة الكلية وحذف حصل الضرب
الاول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
الكلية والكلية الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
الموجبة الحرية لكن الضرب الاول داخل في قوله ينتج
الموجبتان مع الموجبة الكلية فتعين ان يراد به الضرب
الثاني فقط اي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
الموجبة الحرية على ما فسرناه بذلك ولا يخفى ان قوله
بالعكس يفهم منه الضربان فاطلاقه واراده ضرب واحد
يكون تسامحا لمفهوم من قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة

الكلية او بالعكس ثلاثة اضرب منحة للموجبة
 الجزئية الاول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
 الكلية موجبة جزئية كقولنا كل **ب ج** وكل **ب ا** فبعض
ج ا انما الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
 الكلية كقولنا بعض **ب ج** وكل **ب ا** فبعض **ج ا** الثالث
 الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية
 كقولنا كل **ب ج** وبعض **ب ا** فبعض **ج ا** او مع الالبة
 عطف على قوله مع الموجبة اي ينتج الضربان الموجبتان
 مع الكبرى الالبة الكلية او ينتج الصغرى الموجبة
 الكلية مع الكبرى الالبة الجزئية سالبة جزئية
 فهذه ثلثة اضرب محبة للسالبة الحرة الاول الضرب
 الموجبة الكلية مع الكبرى الالبة الكلية كقولنا كل **ج ب**
 ولا شئ من **ب** فبعض **ج** ليس الثاني الصغرى
 الموجبة الجزئية مع الكبرى الالبة الكلية كقولنا بعض **ج ب**
 ولا شئ من **ب** فبعض **ج** ليس الثالث الصغرى الموجبة
 الكلية مع الكبرى الالبة الجزئية كقولنا كل **ب ج** و
 بعض **ب ا** فبعض **ج** ليس فضروب الشكل الثالث
 بحسب الواقع ستة والقياس يقتضي ستة عشر
 لكن اشتراط ايجاب الصغرى وكلمة احدها مقدمتين

المقدمتين اسقط ما عد الستة عشر الضروب الستة
 انما ينتج بالخلف او عكس الصغرى او عكس الترتيب
 ثم عكس النتيجة اما الخلف في هذا الشكل فهو ان يؤخذ
 نقيض النتيجة ويجعل كبرى وصغرى القياس لاجبا بها
 صغرى فينتظم منها ماهية الشكل الاول ينتج لما
 ينا في الكبرى فنقال في المثال الاول مثالا يصدق
 بعض **ج ا** لصدق لاشئ من **ج ا** فكل من **ب ج** ولا شئ من **ج ا**
 ينتج لاشئ من **ب ا** وقد كان كبرى القياس كل **ب ا**
 هذا خلف واما عكس الصغرى فهو ان العكس الصغرى
 لترتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة المطب بديهية
 كقولنا في المثال الثاني بعض **ج ب** وكل **ب ا** فبعض
ج ا واما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو ان لعكس
 الكبرى او لا ثم نجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى
 فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول منتهج لما عكس
 الى النتيجة كقولنا في الثالث مثلا بعض **ب ج** وكل **ب ج** وسوقولنا كل **ب ج** وبعض **ب ج** فيفرض **ج ا**
 فبعض **ج ا** وينعكس الى بعض **ج ا** وانما قال في هذا
 الشكل بعكس الصغرى وفي الثاني بعكس الكبرى
 لانه هذا الشكل انما يرتد الى الشكل الاول بعكس
 الصغرى والشكل الثاني انما يرتد بعكس الكبرى

وذلك ظاهر ويشترط في الشكل الرابع بحسب
الكيفية والكمية احد الامرين اما ايجابهما اي
ايجاب الصغرى والكبرى مع كلمة الصغرى
او اختلافا بالرفع عطف على قوله ايجابهما اي شرط
الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية احد الامرين
اما ايجاب الصغرى والكبرى واما اختلافا
2 الكيفية مع كلمة احدهما لتنتج الصغرى
الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع وتنتج
الصغرى الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية و
ينتج الصغريان السالبتان اي الكلية والجزئية
مع الكبرى الموجبة الكلية وليس كذلك
الصغريان السالبتان الكلية والجزئية مع
الكبرى الموجبة الجزئية **2** قوله كلتاها غلط فاحش
لان الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
الجزئية غير معتبرة لاختلاف مقدمتيه مع عدم
كلية احدهما فلا يوجد فيها ما اشترط في هذا الشكل
من ايجاب المقدمتين مع كلمة احدهما صغرى
او اختلافا في الكيف مع كلمة احدهما وانه
اظهر انه نضيف والمعادنة الصحيحة ان يقال

ان يقال وكلية ما اي كلية السالبتين مع الموجبة
الجزئية اي السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية وتنتج
هذا الغلط فتشأ من التاسع والاف المصنف اعظم
شأننا من ان يذهب عليه مثل هذا الصريح
موجبة جزئية منصوب على انه مفعول لينتج اي
ضروب هذا الشكل ينتج موجبة جزئية ان لم
يكن في المقدمتين سلب والا اي وان كان
في المقدمتين سلب فسالبة اي مع سالبة اما
كلية او جزئية فالصغرى الموجبة الكلية
مع الكبرى الموجبة الكلية مع موجبة جزئية
كقولنا كل **ب ج** وكل **ا ب** بعض **ج ا** والصغرى
الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية ينتج
موجبة كلية جزئية كقولنا كل **ب ج** وبعض **ا ب**
بعض **ج ا** والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى
السالبة الكلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل **ب ج**
ولا شيء من **ا ب** بعض **ج ا** ليس **ا** والصغرى
الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية ينتج سالبة
جزئية كقولنا كل **ب ج** وبعض **ا ب** بعض **ج ا**
ليس **ا** هذه اربعة ضرب معنوية من قوله لينتج

الموجبة الكلية مع الرابع واما الضروب الباقية
 المنتجة فاربعة ايضا مفهومة من قوله والخزئة مع
 الالة الكلية والسالبان مع الموجبة الكلية
 والالة الكلية مع الموجبة الجزئية وتفصيله
 ان الصغرى الموجبة الحرة مع الكبرى الالة
 الكلية ينتج سالبة خزئة كقولنا بعض **ب** **ج**
 ولا شيء من **اب** فنعض **ج** ليس والصغرى
 الالة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية
 ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من **ب** **ج** وكل
اب فلا شيء من **ج** والصغرى الالة الجزئية
 مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج سالبة جزئية
 كقولنا بعض **ب** ليس **ج** وكل **اب** فنعض **ج** ليس
 والصغرى الالة الكلية مع الكبرى الموجبة
 الخزئة ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من
ب **ج** وبعض **اب** فنعض **ج** ليس ثم هذه الضروب
 الثمانية انما ينتج بالخلق وهو هذا الشكل
 ان يؤخذ نقبض السكة ويضم الى احد المقدمتين
 لينتج ما تنعكس الى نقبض المقدمة الاخرى
 فهي بعض الضروب تجعل بعض السكة كبرى وصغرى

وصغرى القياس صغرى ليس ما ينال في الصغرى
 الكبرى وفي بعضها يجعل بعض النتيجة صغرى
 وكبرى القياس كبرى لينتج ما ينال في الصغرى
 او بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول
 ثم على النتيجة كما يقال في المثال الاول مثلا كل
اب وكل **ب** **ج** فكل **اب** وينعكس الى المطر وهو
 بعض **ب** او يعكس المقدمات وهو ان يعكس الصغرى
 ثم الكبرى بالنعكس المستوي ليرتد الى الشكل الاول
 وينتج المطلوب كما يقال في المثال الثالث مثلا بعض
ج **ب** ولا شيء من **ب** فنعض **ج** ليس او بالرد الى
 الشكل الثاني يعكس الصغرى وهو ان يعكس الصغرى
 فقط بالنعكس المستوي ليرتد الى الشكل الثاني
 وينتج المطلوب كما يقال في السادس مثلا بعض **ج**
 ليس هو **ب** وكل **اب** فنعض **ج** ليس او بالرد الى
 الشكل الثالث يعكس الكبرى فقط ليرتد الى الشكل
 الثالث كما يقال في الثاني مثلا كل **ب** **ج** وبعض **ب**
 ليس هو فنعض **ج** ليس **فصل** في القياس الاقتراني
 المركب من الشرطيات **اعلم** ان الاقتراني على ما قسم
 الى حملي وشرطي لانه ان تركيب من الحملات المحصنة

فما لم يتركب منها بل تركب من الشرطيات المحضة او
من الشرطيات والحليات فشرطي والمصنف لما فرغ
من الحمل شرع في الشرطي من الاقتراحي فقال الشرطي
من الاقتراحي ينقسم الى خمسة اقسام لانه اما ان تركب
من متصلين وهو القسم الاول كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض
مضيئة سمح ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة
او من منفصلين وهو القسم الثاني كقولنا كل عدد
اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج
الفرد فكل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج
الفرد او من جمليته ومتصله وهو الثالث كقولنا
كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان
جسم سمح كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم
او من جمليته ومنفصلة وهو الرابع كقولنا كل
عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين
ينجح كل عدد اما فرد او منقسم بمساويين او من متصل
ومنفصلة وهو الخامس كقولنا كل ما كان هذا
انسانا فهو حيوان اما ابيض واسود سمح كل ما كان
هذا انسانا فهو ابيض واسود وكل ما كان الحيوان

وكلما ان الحمل ينقسم في الاشكال الاربعة على
ما ذكر مفصلا بذكر شرطي فينقسم في الاشكال
الاربعة ايضا وفي تفصيلها طول لا يليق بهذا
المختصر لانه شأن المطولات قاطبة منه **فصل**
في القياس الاستثنائي وهو قسمان اتصال
وانفصال فالاتصال ما تركب من الشرطية المتصلة
ورفع المقدم الى اثباته او من الشرطية المتصلة
ورفع التالي الى نفيه فوضع سمح وضع التالي
كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان
فهو حيوان ورفع التالي ينتج رفع المقدم كقولنا
في المثال لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسانا فالمنتج
من الاستثناء الاتصال ورفع المقدم ورفع
التالي كما قال الاستثنائي ينتج من المتصلة وضع
المقدم فاعل ينتج ورفع التالي عطف عليه اي
ينتج من المتصلة الموضوع من القياس الاستثنائي
وضع المقدم ورفع التالي لكن وضع المقدم
سمح وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم
كما ذكرنا ولا عكس في شئ منها اي لا ينتج وضع التالي
وضع المقدم ولا رفع المقدم رفع التالي لجواز كون

الثاني اعم من المقدم فلا يلزم من وضع الثاني وضع
المقدم اذ لا يلزم من وجود الاعم وجود الاحضور
لا يلزم من رفع المقدم رفع الثاني اذ لا يلزم من عدم
الاحضور عدم الاعم هذا في الاستثناء الاتصالي
واما الاستثناء الانفصالي فهو اما ان يتركب من متصلة
حقيقية ووضع احد الجزئين او رفعه وامان
من منفصلة مانعة للجمع ووضع احد الجزئين
وامان من منفصلة مانعة الخلق ورفع احد الجزئين
فان كان الاول فوضع كل واحد من الجزئين ينتج
رفع الاخر ورفع كل واحد من الجزئين ينتج
وضع الاخر وان كان الثاني من وضع كل واحد
من الجزئين ينتج رفع الاخر وان كان الثالث فرفع
كل واحد من الجزئين ينتج وضع الاخر كما لو صح اليه
بقوله والحقيقة وضع كل من الجزئين فقوله الحقيقة
بالجر عطف على قوله المتصلة وقوله الوضع بالرفع
عطف على قوله وضع المقدم فيكون فراب العطف
على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم على
المرفوع كقولنا في الدار زيد والحجة عمرو والمفعول
ان قياس الاستثنائي ينتج من الشرطية المتصلة الموضوعية

الموضوعية سمح وضع كل واحد من الجزئين ورفع الاخر
كما نفع للجمع فان وضع كل واحد من جزئيهما سمح
رفع الاخر ورفع بالرفع عطف على قوله وضع كل
اي وضع الاخر كما نفع الخلو فان رفع كل من جزئيهما
سمح وضع الاخر فيكون المنفصلة الحقيقية اربع
نتائج اثنان باعتبار الوضع واثنان باعتبار الرفع
كقولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكنه زوج
فليس بفرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد
لكنه ليس بفرد فهو زوج وللمنفصلة المانعة للجمع
نتجتان فقط باعتبار الوضع كقولنا اما ان يكون
هذا الشيء شجرا او حجرا لكنه شجر فهو ليس بحجر لكنه
حجر فليس بشجر وللمنفصلة المانعة الخلق نتجتان
انصا باعتبار الرفع كقولنا هذا الشيء اما ليس
بشجر او ليس بشجر لكنه هو ليس بشجر لكنه شجر فهو
ليس بشجر ولما فرغ من تعريف القياس الاقتراني
والاستثنائي شرع في القياس الخلف المركب من الاستثنائي
فقال وقد خصر باسم قياس الخلف ما يقصده اثبات
المطلوب باطل نقيضه اي القياس الذي يقصده
اثبات المطلوب بسبب ابطال نقيضه مخصوص

باسم قياس الخلف و مرجعه اي حاصل هذا
 القياس يرجع الى قياس استثنائي و قياس
 اقتراني كما اذا قلنا مثلا اذا صدق كل **ج**
 بالفعل وجب ان يصدق في عكسه بعض **ج** بالفعل
 فهذا مطلوبنا و يستدل على اثباته بقياس الكلف
 هكذا لو لم يصدق مع الاصل مطلوبنا لصدق مع
 الاصل نقيض المطلوب اي لاشي من **ج** دائما
 وكلما صدق نقيض مع الاصل صدق لاشي
 من **ج** دائما فهذا قياس اقتراني مركب من
 متصلتين مع لو لم يصدق مع الاصل مطلوبنا
 لصدق لاشي من **ج** دائما لكن التالي باطل
 فالمقدم مثله و اذا بطل صدق بعض المطلوب
 مع الاصل ثبت صدق المطلوب مع الاصل
 فهذا اثبات المطلوب بابطال نقيضه **فصل**
 في الاستقراء و التمثيل وهما لا يفيدان البقين
 بل يفيدان الظن ولهذا جعلها القوم من
 لواحق القياس لا منه اما الاستقراء فهو تصديق
 الجزئيات لاثبات حكم كلي كما اذا تصدقنا جزئيات
 الحيوان فوجدناها تحرك فكلها لا عقل عند المضغ
 مثل النمل

عند المضغ فحكمنا بان كل حيوان يحرك فكله الا عقل
 عند المضغ وهو لا يفيد اليقين فحوازه وجود
 جزئي لم يستقر او يكون حكمه مخالفا لما استقرى
 والتصديق النظر على سبيل المبالغة و اما التمثيل
 فهو بيان مشاركة جزئي لآخر اي الجزئي اخر في علة
 الحكم ليست الحكم فيه اي في الجزئي الاول كما يقال
 البنيد مسكر فهو حرام كالخمر يعني الخمر حرام لانه
 مسكر وهذه العلة موجودة في البنيد فيكون
 حراما فالبنيد جزئي مشارك لجزئي اخر اي الخمر
 في الاسكار والاسكار علة الحكم الذي هو
 الحرمة والجزئي الاول يسمى فرعاً والثاني اصلاً و
 العلة في طريقة اي المعتمد عليه في طريق التمثيل
 وكونه سببا لثبوت الحكم في الجزء الاول هو الدوران
 والترديد اما الدوران فهو اقتران الشئ بغيره
 وجوداً وعدماً كما يقال الحرمة دائرية مع الاسكار
 وجوداً وعدماً اما وجوداً ففي الخمر واما عدماً ففي
 سائر الاشربة والاطعمة والدوران اشارة كون
 المدار علة للدائرية فلا سكار علة الحرمة واما الترديد
 فهو ايراد اوصاف الاصل و ابطال بعضها
 فيقولون لا بد ان يكون الدوران في كل شئ
 و لا بد ان يكون الترديد في كل شئ و لا بد ان يكون
 الدوران في كل شئ و لا بد ان يكون الترديد في كل شئ
 و لا بد ان يكون الدوران في كل شئ و لا بد ان يكون الترديد في كل شئ

استقراء في اللغة التتبع نقول استقرت
 ابياد او تتبعنا قرية حتى خرج من روض
 ملك ارض ونقول جاءني كل فار وباد
 الذي نزل القرية و البادية و اختلف
 في معناه الاصطلاح فقال البعض هو الحكم
 على الكلي بوجوده في اكثر جزئياته كما في
 على الكلي بوجوده في اكثر جزئياته كما في
 الاخر هو تصديق نفاختار هذا و فار
 يشتمل تلك تصديق كحسب عليه الرتبة
 التمثيل في اللغة هو بيان مشاركة جزئي لآخر
 في الحكم الذي هو الحكم الذي هو الحكم الذي هو الحكم
 في الاسكار والاسكار علة الحكم الذي هو
 الحرمة والجزئي الاول يسمى فرعاً والثاني اصلاً و
 العلة في طريقة اي المعتمد عليه في طريق التمثيل
 وكونه سببا لثبوت الحكم في الجزء الاول هو الدوران
 والترديد اما الدوران فهو اقتران الشئ بغيره
 وجوداً وعدماً كما يقال الحرمة دائرية مع الاسكار
 وجوداً وعدماً اما وجوداً ففي الخمر واما عدماً ففي
 سائر الاشربة والاطعمة والدوران اشارة كون
 المدار علة للدائرية فلا سكار علة الحرمة واما الترديد
 فهو ايراد اوصاف الاصل و ابطال بعضها
 فيقولون لا بد ان يكون الدوران في كل شئ
 و لا بد ان يكون الترديد في كل شئ و لا بد ان يكون
 الدوران في كل شئ و لا بد ان يكون الترديد في كل شئ
 و لا بد ان يكون الدوران في كل شئ و لا بد ان يكون الترديد في كل شئ

لتخصر العلية في الباقي كما يقال علة الحرمة في الحر
 اما الاسكارا والسيلان والثاني باطل لان
 الماء سبيل وليس حرام فتعين الاول **فصل في**
 مواد الاقيسة ولما فرغ من صور الاقيسة شرع
 في موادها فقال القياس امارها في وهو ما
 يتالف من اليقينيات اليقين اعتقاد الشيء بانه
 كذا مع اعتقاده بانه لا يمكن الا ان يكون كذا
 اعتقاد مطابقا لنفس الامر غير ممكن الزوال
 واصولها ستة الاوليات وهي القضايا التي
 يحكم فيها العقل بمجرد تصور الطرفين ولا يتوقف
 على واسطة كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل
 اعظم من الجزء فان الحكمين لا يتوقفان على واسطة
 والمتاهدات وهي المحسوسات اير القضايا التي يحكم بها
 الحس كقولنا الشمس مشرقة والدار محرقة والتجريدات
 وهي التي تحتاج العقل في الحكم بها الى تكرار المشاهدة
 بعد اخرى كقولنا السقمونيا مسهل للصفاة و
 الحدسيات وهي التي يحكم فيها العقل بواسطة لا بمجرد
 تصور الطرفين كقولنا نور القمر مسنفاد من نور
 الشمس فان هذا الحكم بواسطة مشاهد تشكلاته

في كبرياتها من حيث هي
 في كبرياتها من حيث هي
 في كبرياتها من حيث هي
 في كبرياتها من حيث هي

تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس
 قريبا وبعدا والحدس سرعة انتقال الدهن من الميا
 الى المطالب والمتواترات وهي التي يحكم بها العقل
 بواسطة السماع عن جمع كثير لا يجوز العقل توافقهم
 على الكذب كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم
 ادعى النبوة وظهرت المعجزات على يده وحكمنا
 بوجود ملكه وبغداد والنظريات وهي القضايا
 المجهولة المكنسبة والمعلقات بطرق الكسب
 والنظر كحكم العقل بحدوث العالم المكنس
 من قولنا العالم متغير وكل متغير حادث
 ثم القياس البرهاني اما المي او اني فاته ان كان
 الحد الاوسط مع عليته اير مع كونه علة للنسبة
 اي نسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن يحتمل ان يتعلق
 بقوله مع عليته اي مجموع المضاف والمضاف اليه
 اذا المجموع ناسب مناب الفعل او شبهة انه يتعلق
 باحدهما فيحتمل ان يتعلق بعليته اي المضاف اليه
 فقط اذا الياء فيه مصدرية فيكون بمعنى المصدر
 ويجوز تعلق الطرفين به علة منصوب على انه خبر كان
 والمعنى الحد الاوسط لا بد ان يكون علة لنسبة الاكبر

دي

الى الاصغر في الذهن فان كان مع كونه علة
لنسبة في الذهن علة لها في الواقع ايضا فلتكن لانه
يعطى النسبة في الذهن والخارج كقولنا زيد منعقن
الاخلاط وكل منعقن الاخلاط محموم فزيد
محموم فان الاوسط وهو منعقن الاخلاط كما انه
علة لبثوث تلك النسبة في المحموم الى زيد في الذهن
كذلك علة لبثوث تلك النسبة في الخارج والاى وان
لم يكن كذلك باز لا يكون علة للنسبة الا في الذهن
فقط فاتي الى فهو برهان اني لانه يفيد انية النسبة
اي تحققها في الخارج دون ليستها كقولنا زيد محموم
وكل محموم منعقن الاخلاط فزيد منعقن الاخلاط
فزيد منعقن الاخلاط في الذهن الا انه ليس علة لها
في الخارج بل الامر بالعكس واما جدى عطف على قوله
اما برهان والجدي يتالف من المشهورات والمسلّمات
اما المشهورات فهي القضايا التي تشتهر فيما بين الناس
كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وتختلف المشهورات
بحسب اختلاف الاراء والامكنة والافران فلكل
قوم مشهورات بحسب عاداتهم كقبح ذبح الحيوانات
عند اهل الهند دون غيرهم واما المسلّمات فهي القضايا

كما ان المردف في الائمة ههنا هو العلة
والوجود ومعنى معنى شئها هو العلة
فدلت ان العلة لا يكون في شئها
فدلت ان العلة لا يكون في شئها

منسوب الى ابي المبراد ههنا
هو البثوث والوجود سرح

ونظير ما ذكر قول العلماء استدلال
بوجود النار على وجود الدخان في
الدخان استدلالا بالعلّة على المعلول
والاستدلال بوجود الدخان على وجود
النار في الدخان استدلالا بالمعلول
على العلة ترغيب شرع

فهي القضايا التي تسلم من الخصم فيبني عليها الكلام
لان ارام الخصم سواء كانت مسئلة فيما بينهم خاصة او
بين علماء كسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والغرض منه
اتناع القاصر عن درك البرهانى واما خطاى
وهو يتالف من المقبولات والمظنونات اما المقبولات
فهي القضايا المأخوذة ممن يعتقد فيه كعالم اودى
واما المظنونات فهي التي يعتقد فيها اعتقاد اراجحا
كقولنا كل حائط ينتشر فهو منهدم والغرض منه
ترغيب الناس فيما ينفعهم من تهذيب الاخلاق وامر
الدين والدنيا كما بفعله الوعاظ والخطباء واما شعري
يتالف من الخيالات وهي التي تتخيل فتتأثر النفس منها
اما قبضا فتتفرأ وبسطا فتترغب كما اذا قيل للمحرم
يا قوته سبالة انبسطت النفس ورغبت في شربها
واذا قيل العسل مرة مقياة انقبضت وتنفرت عن
اكلها والغرض منه انفعال النفس بالترغيب
والترتيب ويزيد في تأييد الوزن والصوت الطيب
واما سفسطى يتالف من الوهميات والمشبّهات
اما الوهميات فهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم
في غير المحسوسات كقولنا كل موجود يشاد اليه دوراء

الخطاى ههنا في الحكم على خطاى
بالضم خطاى واما في ايضا اذا صار
فيها ترغيب عليها

الخطاى ههنا في الحكم على خطاى
بالضم خطاى واما في ايضا اذا صار
فيها ترغيب عليها

العالم فضاء لا يتناهي وأما المشبهات فهي
 الفضاءات الشبيهة بالحق أما حيث الصورة
 كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار أنها
 فرس وكل فرس صهرال لستح أن تلك الصورة
 صهالة وأما فرح حيث المعنى كقولنا كل انسان
 وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس
 لستح أن بعض الانسان فرس والغلط فيه ان موضوع
 المقدمتين ليس موجودا لشيء يصدق عليه
 انسان وفرس فصل في اجزاء العلوم وهي ثلثة
 كما قال اجزاء العلوم ثلثة الاول الموضوعات
 وهي التي يبحث عنها في العلم عن اعراضها الذاتية
 كالقصور والتصديق لهذا العلم فانه يبحث
 في المنطق عن اعراضها الذاتية على ما عرفت في
 صدر الكتاب وكالكلمة والكلام لعلم النحو فانه
 يبحث في النحو عن اعراضها الذاتية من الاعراب و
 البناء وكيفية التركيب وغيرها والثاني المبادئ
 وهي ما فنصودات او تصديقات اما التصورات
 فهي حدود الموضوعات اي تعاريفها كتعريف
 الكلمة مثلا باللفظ الموضوع للمعنى المفرد

المفرد واجزائها بالجر عطف على قوله الموضوعات
 اي حدود اجزاء الموضوعات كتعريف اجزاء
 الكلمة من اللفظ والوضع والمعنى المفرد مثلا
 واعراضها بالجر ايضا عطف على قوله الموضوعات
 اي حدود واعراض الموضوعات كتعريفها بغير
 للكلمة من الاعراب والبناء وغيرها واما التصديقات
 فهي مقدمات بينة واصله شديدة الوضوح
 بنفسها او مقدمات مأخوذة مقبولة ممن يعترف
 غير بينة بنفسها اذ علم المتعلم بها بحسن الظن
 تبني على صفة المضارع المجهول والابتناء
 اي تبني عليها اي على المقدمات البينة والمأخوذة
 قياسات العلم مقصور المجهول لقوله تبني وان
 المسائل وهي قضايا تطلب في العلم اي القضايا
 المطلوبة المبرهنة عليها في العلم كالمسائل الواجبة
 في المنطق والنحو وغيرها من العلوم والمسائل
 موضوعات ومجولات اما موضوعاتها فهي اما
 موضوع العلم كقولنا في النحو مثلا كل كلام اما بذكر
 المسند ولاقان الكلام موضوع علم النحو ونوع منه
 اي نوع من موضوع العلم كقولنا كل اسم اما معرب

هو القضايا التي تطلب في ذلك
 العلم نسبة مجولاتها الى موضوعاتها
 بالبرهان شرح

او مبني فان الاسم نوع من الكلمة التي هي موضوع الفتن
او عرض ذاتي له اي عرض ذاتي لموضوع العلم كقولنا
البناء اما بسبب المشابهة لمبني الاصل او بسبب
عدم التركيب فان البناء عرض ذاتي للكلمة او
متركب بان يكون موضوع المسائل مركبا من موضوع
العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل كلمة معوية او منصرفة
او غير منصرفة فالكلمة موضوع العلم وقد اخذته
في هذه المسئلة فليح الاعراب الذي هو عرض ذاتي لها
او مركبا من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي
كقولنا كل اسم معرب اما معرب بالحروف او
بالحركات فان الاسم نوع من موضوع العلم و
عرضه الذاتي كقولنا كل اسم معرب اما معرب
بالحروف او بالحركات فان الاسم نوع من موضوع
العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه معربا والاعراب
عرض ذاتي له واعلم ان المقصود من ايراد الامثلة
ايضاح القواعد سواء طبقت الواقع او لا فان
التمثيل يحصل بمجرد العرض فالا مثله التي اوردتها
ان كانت غير مطابقة للواقع وكيف لا فليكن ان
لستحب زيد الاغراض على المقال اذ لا مناقشة في

٢٩
اذ لا مناقشة في المثال واما محمولاتها اي محمولات
المسائل فهي امور خارجة عنها اي عن موضوعها
اذ لو كانت اجزاء للموضوعات لم يحتج في ثبوتها لها
الى برهان لا متناهي ان يكون جزء الشيء مطلوبا
بالبرهان لكنا محتاج في ثبوت محمولات المسائل
للموضوعات الى البرهان كما ذكرنا خزانة المسائل
هي لقضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في
العلم فالمحمولات خارجة عن الموضوعات والا لم
يبرهن عليها لاحضة بالرفع صفة بعد صفة لقوله
امور اي محمولات المسائل امور خارجة عن الموضوعات
عارضتها لذلها وانها والعارض للشيء ما يكون محمولا عليه
خارجا عنه وهو ما يلحق الشيء لذاته كالتيج اللاحق
للانسان بواسطة انه انسان او جزئه كالحركة
بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولا يخرج عنه
مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التبع
فان قلت العوارض الذاتية ما لا يكون بينها وبين
المعروض واسطة فيكون المسائل غير محتاجة الى
البرهان وهذا خلاف ما ذكر من ان المسائل هي
القضايا المطلوبة التي يبرهن عليها في العلم قلت

اسوار من الدابة لا تكون بينها وبين المعروضات
 واسطة تجسب الامر واما العلم بثبوتها لها
 فربما يحتاج الى البرهان وقد يقال اي كفاية
 المبادئ على ما ذكر كذلك يقال المبادئ لما يبدى
 قبل المقصود ويقال المقدمات ايضا لما يتوقف
 عليه شروع بوجه الحقرة اي البصيرة وفراط الرعية
 كتعريف العلم وبيان الحاجة اليه اي بيان منفعة
 وعرضه وموضوعه وقد عرفت كل واحد من هذه
 الاشلة في صدر الكتاب فلا يفيد هذا
 ما اردنا ابراده في شرح الكتاب والله اعلم
 بالصواب واليه المرجع والمآب

ولولا فياض الدولة السلطانية الذي بيده
 مقاليد المملكة السليمانية لما تعرضت لذلك
 الامر العظيم ولا تصديت لهذا الخطب الجسيم
 هيئات ما للذباب وطعم الغنقاء وانا لا اعرف
 نفسي في عداد الذين استحقوا مرتبة النصيف
 ولا مكران بالحق ينال منقبة التأليف ومع
 ذلك لو وقع صنيعي عند الحضرة الحاقانية

ربي ادي جميع مبادي الامر في المقصود ههنا ما يكون
 في المبادي على ما ذكر كذلك يقال المبادئ لما يبدى
 قبل المقصود ويقال المقدمات ايضا لما يتوقف
 عليه شروع بوجه الحقرة اي البصيرة وفراط الرعية
 كتعريف العلم وبيان الحاجة اليه اي بيان منفعة
 وعرضه وموضوعه وقد عرفت كل واحد من هذه
 الاشلة في صدر الكتاب فلا يفيد هذا
 ما اردنا ابراده في شرح الكتاب والله اعلم
 بالصواب واليه المرجع والمآب



الحاقانية في جنة القبول لا شتهر في الاقطار
 اشتها الصبا والقبول ثم المامول من بكار
 الاقران ومحاسن الخلائق ان يجاوزوا عتافه
 من السهو والسيان بالصريح والغفران
 وان عشر واعلى الخطأ التصريح فيشرفون بالتصحيح
 شعر جرى الله خيرا من تأمل صنعته وقابل
 ما فيها من السهو بالعفو واصح ما اخطأت فيه
 بفضل وفطنته واستغفر الله من سهوي فاني
 معترف بعلة البضاعة ورحلي في مضمار تلك
 الصناعة ادم بتيسر الى الاطلاع على الكتب
 المنطقية الا على شرح الرسالة الشمسية
 فاستخرجت منه المسائل على حسب فهمي و
 دهاى واستفدت منه الفوائد على قدر فهمي
 وذكر في فكيتهما في هذا الكتاب تبصرة لمن تبصر
 وتذكرة لمن اراد ان يتذكر والله المستعان
 وعليه التكلان

رنقا سمي
 عندي على فقه
 اصفاي خف ههنا
 الخاف خف علماء
 الخف الابيض خف علماء
 الخف الاسود خف علماء
 الخف من سواد
 وقد لقيت لاحد من روي
 بلنج فمأربت انه اسود
 ولا سمعت اسود
 واسم خفا ليس
 عليه السلام وان فقتض
 فمات اسود في ابد غير كبره
 واختلف بدون القميص
 فقبل كبره فوق الانار
 على القميص وفوق الصبح
 قبحه كما في الصلوة
 قبل كبره كماله
 قول جعفر انه لا يكره عليه الرحمة



فاحمدته مع على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطراف
 والصلوة على نبيه محمد خير البرية وعلى اله واصحابه واولاده
 الكرام وذو النورين الزكية على بر صنف العباد
 على من عبد الله الملقب بالذكي المستر
 عيوب واعقوبة ووزن قوره
 له الامم والآثار والبرهان
 له والذكي والحق بالبرهان

بنی هرگز دعا ایله یا کد دو عالم انک در جی اولشاد

دو عالم